



جامعة الأزهر  
كلية الشريعة والقانون  
بالقاهرة

# مجلة الشريعة والقانون

مجلة علمية نصف سنوية محكمة  
تعنى بالدراسات الشرعية والقانونية والقضائية

تصدرها  
كلية الشريعة والقانون بالقاهرة  
جامعة الأزهر

العدد الثاني والأربعون  
أكتوبر ٢٠٢٣ م

توجه جميع المراسلات باسم الأستاذ الدكتور: رئيس تحرير مجلة الشريعة والقانون  
جمهورية مصر العربية - كلية الشريعة والقانون - القاهرة - الدراسة - شارع جوهر القائد

ت: ٢٥١٠٧٦٨٧

فاكس: ٢٥١٠٧٧٣٨

<http://fshariaandlaw.edu.eg>



جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها،  
ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة وليست مسؤولة عنها



رقم الإيداع

٢٠٢٣ / ١٨٠٥٣

الترقيم الدولي للطباعة

ISSN: 2812-4774

الترقيم الدولي الإلكتروني:

ISSN: 2812-5282



# اعتراضات الإمام "بالاخانه"

في كتابه : مختصر شرح منهاج الوصول

على القاضي البيضاوي في باب العموم والخصوص

جمعاً ودراسة

إعداد

الطالب: ماجد بن علي بن أحمد الشهري

الباحث بمرحلة الدكتوراه بكلية الشريعة وأصول الدين بجامعة الملك خالد

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات مناقشة (الدكتوراه) بجامعة الملك خالد

إشراف الأستاذ الدكتور/ ضيف الله بن هادي بن علي الزيداني





## اعتراضات الإمام بالاخانه في كتابه: مختصر شرح منهاج الوصول- على القاضي البيضاوي في باب العموم والخصوص جمعاً ودراسة

ماجد بن علي بن أحمد الشهري

قسم أصول الفقه كلية الشريعة وأصول الدين بجامعة الملك خالد بأبها المملكة العربية  
السعودية

البريد الالكتروني: maa1407s@gmail.com

### ملخص البحث:

علم أصول الفقه من أشرف العلوم لأنه ازدوج فيه العقل والسمع، واصطحب فيه  
الرأي والشرع؛ فإنه يأخذ من صفو الشرع والعقل سواء السبيل، فلا هو تصرف بمحض  
العقول بحيث لا يتلقاه الشرع بالقبول ولا هو مبني على محض التقليد الذي لا يشهد له  
العقل بالتأييد والتسديد. وهذا البحث يتناول موضوعاً كان ولا يزال محل اهتمام علماء  
أصول الفقه؛ لتناوله اعتراض الأئمة الأصوليين على كتاب القاضي البيضاوي -رَحِمَهُ اللهُ-  
المسمى: «منهاج الوصول لعلم الأصول». وقد اقتصر في هذا البحث على مخالفات  
أحد علماء الحنفية وهو الشيخ بالاخانه -المتوفى سنة ٧٨٩ تقريباً- من شرحه: «مختصر  
شرح منهاج الوصول» للقاضي البيضاوي في باب العموم والخصوص فقط.

الكلمات الافتتاحية: الاعتراضات، الأصولية، العموم، الخصوص، الاستدراك.



**The objections of the Imam of the Brotherhood in his book: A summary of the explanation of the method of access - to the Al-Qadi Al-Baidawi in the section of the public and private collectively, and the study of**

Majid bin Ali bin Ahmed Al-Shehri

Department of Fundamentals of Jurisprudence, Faculty of Sharia and Fundamentals of Religion, King Khalid University of Abha, Saudi Arabia

Email: maa1407s@gmail.com

**Abstract:**

He taught the principles of jurisprudence from among the most honorable sciences, because he combined reason and hearing with opinion and jurisprudence; It takes from the classes of Sharia and mind alike, for it is not an act of pure reason, as Sharia does not receive approval or is based on a pure tradition, which the mind does not bear witness to with approval and payment. This research addresses a subject that has been and remains of interest to jurists; For his discussion of the fundamentalist imams' objection to Al-Qadi Al-Beydawi's book, God rest his soul, entitled, "The Platform for Access to Archeology". This research was limited to the irregularities of one of the tap scholars, Sheik Balakhan, who died in about 789, from his explanation of "the limit of the explanation of the method of access" to the Oval Judge in the Public and Private Section only.

**Keywords:** Objections, Fundamentalism, Generality, Subjectivity, Introspection.



## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على النبي الأمين، وعلى ذريته  
وآل بيته الطاهرين، وعلى الصحابة أجمعين، وبعد

فإن كتاب منهاج الوصول لعلم الأصول للقاضي البيضاوي قد بلغت شهرته الآفاق،  
حتى ملأت السبع الطبايق، وتهافت الناس عليه شرحاً واختصاراً ونظماً، وعلى شدة  
أهميته، وتلقي الناس له بالقبول إلا أنه لم يخل من نقدٍ، أو تعقب وتخطئة في بعض ما  
أثبته في كتابه، وقد اهتم أهل العلم من علماء الأصول بذلك أيما اهتمام، حتى إن  
الإمام الإسنوي جعل ذلك من أهداف وغايات شرحه، حيث قال في مقدمة شرحه:  
«خامساً: التنبيه على المواضع التي خالف المصنف فيها كلام الإمام أو كلام الآمدي أو  
كلام ابن الحاجب؛ فإن كل واحد من هؤلاء قد صار عمدة التصحيح يأخذ به  
آخذون»<sup>(١)</sup>.

غير أن جُلَّ تلك المخالفات كان مبنوثةً في الشروح، بغير جمع في تصنيف واحد أو  
سفر جامع، ولا ترتيب لمسائله.

وقد وقفت على شرح جليل لعالم حنفي الأصول والفروع، من علماء القرن الثامن  
الهجري هو «الشيخ بالاخانه»، ألفه لشرح متن منهاج القاضي البيضاوي، وسماه:  
«مختصر الحنفية»، اختصره من شرحه الأصيل المسمى بـ«الحنفية»، وقد أكثر المؤلف  
من النقد والاعتراض على الإمام البيضاوي، سواء كان الاعتراض منه ابتداءً، أو نقله  
عن بعض شُراح «المنهاج» السابقين، معتقداً صحة الاعتراض على البيضاوي، بل وأحياناً  
مدلاً على خطئه.

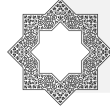
وقد رأيت أن أجمع تلك الاعتراضات والمخالفات في باب «العموم والخصوص»،  
وأن أفردتها بمزيد عناية، وأخصها بالتفصيل والبيان، والله أسأل أن يوفقنا لما يحب  
ويرضى.

### • أهمية الموضوع، وأسباب اختياره:

لا شك أن أهمية الموضوع تنبع من عدة أمور، لعل أبرزها:

١- أهمية كتاب القاضي البيضاوي، الذي كثرت الشروح والحواشي والمؤلفات حوله

(١) نهاية السؤل شرح منهاج الوصول (ص: ٦).



وعليه.

- ٢- قيمة القاضي البيضاوي فهو إمام شهد له القاضي والداني بعلو الكعب في أصول الفقه، وأجمع الناس على إمامته.
- ٣- قيمة شرح الشيخ بالاخانه، باعتباره أول شرح لعالم حنفي المذهب على كتاب المنهاج للبيضاوي، الشافعي المذهب.
- ٤- الرغبة في دراسة هذه المسائل المتقدمة على القاضي البيضاوي، والوقوف على وجه الحق فيها.
- ٥- الدربة على منهج النقد العلمي، خاصة فيما يتعلق بالنقد من عالم حنفي المذهب لآخر شافعي المذهب، مما يقوي الملكة العلمية بوجه عام، والأصولية بوجه خاص، ويساعد على تكوين عقلية علمية رصينة.
- ٦- بيان الراجح في كل مسألة من خلال البحث والنظر في كلام الأصوليين.
- ٧- الخروج بنتائج مهمة حول هذا العالم الجليل، وقيمة شرحه من خلال دراسة هذه المسائل المختارة.

### • التساؤلات التي يثيرها البحث، ويحاول الباحث الإجابة عنها:

- ١- هل شروح علماء الأحناف لمتون الأصول التي على مذهب الجمهور كان لها أثراً علمياً أو إثراء للمكتبة العلمية الأصولية أم لا؟
- ٢- هل أثرت النزعة المذهبية للمؤلف في كثرة الاعتراض أو النقد على القاضي البيضاوي؟
- ٣- هل مخالفات الشارح رَحْمَةُ اللَّهِ، للقاضي البيضاوي رَحْمَةُ اللَّهِ محل اعتبار، وهل هذه الاعتراضات صحيحة وفي محلها؟
- ٤- ما موقف الشراح، والأصوليين من تلك التعقبات والاعتراضات والمخالفات، ومن كلام القاضي البيضاوي؟

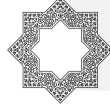
### • خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة وفصلين:

المقدمة تشمل: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والتساؤلات التي يثيرها البحث،







مضمونها.

- بيان الخلاف فيها مع إبراز رأي القاضي البيضاوي.

- تحديد موقف الإمام بالاخانه منها.

- إيراد أدلة كل قول من الأقوال في المسألة ومناقشتها.

- بيان ثمرة الخلاف في تلك المسألة.

- الترجيح من الباحث بعد النظر في أدلة كل فريق.

وذلك كله وفق الطريقة العلمية المتبعة؛ بذكر اسم السورة ورقم الآية إن ذُكرت، تخريج الحديث من كتب السنة، بذكر من أخرجه، فإن كان في الصحيحين أو أحدهما اكتفيتُ بذكر ذلك، وإن كان في غيرهما ذكرت الحكم على الحديث، كما عزوت كل قول لقائله، مع الاعتماد على المصادر الأصلية قدر الإمكان، إيراد الأدلة والرد والجواب عن الرد إن وجد، بيان ثمرة الخلاف في المسألة فيما يتعلق بالأصول أو الفروع الفقهية، الترجيح وفق القواعد العلمية، والاستناد إلى الأدلة والبراهين.

وأسأل الله أن يجعل هذا العمل صالحاً، ولوجهه الكريم خالصاً، إنه بكل جميل

كفيل.



## الفصل الأول

### المبحث الأول

#### التعريف بالقاضي البيضاوي<sup>(١)</sup>

أولاً: اسمه ونسبه وكنيته.

اسمه: عبد الله بن عمر بن محمد بن علي القاضي ناصر الدين البيضاوي. كان يكنى بأبي الخير، ويلقب بناصر الدين، ويعرف بالقاضي<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: مولده ونسبه.

ولد القاضي ناصر الدين البيضاوي في بلدة البيضاء التابعة لمدينة شيراز، خرج منها جده، فسكن شيراز مدينة الملك<sup>(٣)</sup>.

ثالثاً: شيوخه.

تلقى البيضاوي العلم على كثير من العلماء في عصره، ومن أشهر هؤلاء الذين أخذ عنهم:

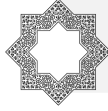
والده: أبو القاسم عمر بن محمد بن علي البيضاوي، فكان أول من أخذ عنه<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر ترجمته في: الوافي بالوفيات (١٧ / ٢٠٦)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨ / ١٥٧ - ١٥٨)، (١٠ / ٤٦)، قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر (٥ / ٤٤٢)، شد الأزار في حط الأوزار عن زوار المزار (ص: ٢١٢ - ٢١٣)، (ص: ٢٩٤ - ٢٩٥)، (ص: ٢٩٧ - ٢٩٨)، مرآة الجنان وعبرة اليقظان (٤ / ١٦٥)، قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر (٥ / ٤٤٢)، البداية والنهاية ط هجر (١٧ / ٦٠٦)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١٧٢ / ١ - ١٧٣)، (٣ / ١٠)، (٣ / ٢٨)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (١ / ١٤٣)، (٤ / ١٨٤)، نهاية السؤل شرح منهاج الوصول (ص: ٥)، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي (٧ / ١١١)، طبقات الشافعية للإسنوي (١ / ١٣٦)، بغية الوعاة (٢ / ٥٠)، طبقات المفسرين للداوودي (١ / ٢٤٨)، العقد المذهب في طبقات حملة المذهب (ص: ١٧٢).

(٢) الوافي بالوفيات (١٧ / ٢٠٦)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨ / ١٥٧).

(٣) قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر (٥ / ٤٤٢).

(٤) هو: القاضي إمام الدين أبو القاسم عمر بن محمد بن علي البيضاوي، من شيوخه: شمس الدين عبد الرحيم بن عبد الرحمن السروستاني من تلامذته صدر الدين المظفر، وابن ناصر الدين البيضاوي، توفي سنة (٦٧٥ هـ). شد الأزار في حط الأوزار عن زوار المزار (ص: ٢٩٤ - ٢٩٥)، مرآة الجنان وعبرة اليقظان (٤ / ١٦٥)، قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر (٥ / ٤٤٢).



شرف الدين شعبة<sup>(١)</sup>.

عمر بن الزكي البوشكاني<sup>(٢)</sup>.

رابعاً: تلاميذه.

أخذ العلم على البيضاوي عددٌ كبيرٌ من التلاميذ.

١- فخر الدين الجاربردي<sup>(٣)</sup>.

٢- كمال الدين المراغي<sup>(٤)</sup>.

٣- زين الدين الهنكي، أو الخنجي<sup>(٥)</sup>.

خامساً: مؤلفاته، وآثاره العلمية.

١- كتاب المنهاج في أصول الفقه<sup>(٦)</sup>، قال عنه الإسنوي: أكثر المشتغلين بأصول الفقه في

هذا الزمان قد اقتصروا من كتبه على المنهاج للإمام العلامة قاضي القضاة ناصر

الدين البيضاوي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لكونه صغير الحجم كثير العلم مستعذب اللفظ<sup>(٧)</sup>.

٢- كتاب الغاية القصوى في دارية الفتوى<sup>(٨)</sup>.

(١) قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر (٥/ ٤٤٢).

(٢) هو: شرف الدين عمر بن الزكي البوشكاني، من تلاميذه: الشيخ ظهير الدين عبد الرحمن بن

علي بن بزغش، والقاضي ناصر الدين عبد الله توفى سنة (٦٨٠ هـ). شد الأزار في حط الأوزار عن

زوار المزار (ص: ٢٩٧-٢٩٨).

(٣) هو: أحمد بن الحسن بن يوسف الإمام العلامة فخر الدين الجاربردي، شيوخه: القاضي ناصر

الدين البيضاوي، مصنّفاته، شرح المنهاج للبيضاوي والحاوي الصغير ولم يكمله وشرح تصريف ابن

الحاجب وله على الكشاف حواش مفيدة، وفاته سنة (٧٤٦ هـ). طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة

(٣/ ١٠)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (١/ ١٤٣).

(٤) هو: عمر بن إلياس بن يونس المراغي أبو القاسم الصوفي كمال الدين ولد من شيوخه: العز

الحراني، والقاضي ناصر الدين البيضاوي. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٤/ ١٨٤).

(٥) هو: القاضي زين الدين علي بن روزبهان بن محمد الخنجي، من مصنّفاته كتاب المعبر في شرح

المختصر لابن الحاجب، وكتاب النهاية في شرح الغاية، وشرح المنهاج للقاضي ناصر الدين، توفى

في سنة (٧٠٧ هـ). شد الأزار في حط الأوزار عن زوار المزار (ص: ٢١٢-٢١٣)، طبقات الشافعية

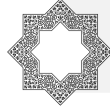
الكبرى للسبكي (١٠/ ٤٦)، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٣/ ٢٨).

(٦) الوافي بالوفيات (١٧/ ٢٠٦)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨/ ١٥٧).

(٧) نهاية السؤل شرح منهاج الوصول (ص: ٥).

(٨) الوافي بالوفيات (١٧/ ٢٠٦)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨/ ١٥٧).





وقال ابن تغري بردي: قاضي شيراز وعالم أذربيجان وتلك النواحي، كان إماماً بارعاً مصنفاً، فريد عصره، ووحيد دهر<sup>(١)</sup>.

وقال الإسنوي: «كان المذكور عالماً بعلوم كثيرة، صالحاً خيراً، صنّف التصانيف المذكورة في أنواع العلوم منها»<sup>(٢)</sup>.

وقال السبكي: «كان إماماً مبرزاً نظاراً صالحاً متعبداً زاهداً»<sup>(٣)</sup>.

**ثامناً: وفاته.**

توفي البيضاوي في تبريز ببلاد فارس، ودفن في «خرانداب» بتبريز على شرقي تربة الخواجة ضياء الدين يحيى.

وقد اختلف المؤرخون في تاريخ وفاته، فمنهم من يرى أنها كانت سنة إحدى وتسعين وستمائة<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن كثير في تاريخه: «توفي سنة خمس وثمانين وستمائة»<sup>(٥)</sup>، وهذا ما عليه جمهور المؤرخين إذ يتفق مع ما ذكره الصفدي بالسند حيث قال: «قال لي الحافظ نجم الدين سعيد الدهلي الحنبلي الحريري توفي رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى في سنة خمس وثمانين وستمائة بتبريز ودفن بها»<sup>(٦)</sup>.

ولعل الأرجح أنه توفي سنة ٦٩١هـ؛ وذلك لأن الإمام البيضاوي في كتابه نظام التواريخ قد ذكر وفاة أبش بنت الأتابك سعد السلغري وأنها كانت سنة ٦٨٦هـ<sup>(٧)</sup>، وجزم به الإمام السبكي<sup>(٨)</sup>.

(١) المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي (٧/ ١١٠ - ١١١).

(٢) طبقات الشافعية للإسنوي (١/ ١٣٦).

(٣) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨/ ١٥٧).

(٤) ينظر: العقد المذهب في طبقات حملة المذهب (ص: ١٧٢)، طبقات الشافعية للإسنوي (١/ ١٣٦).

(٥) البداية والنهاية ط هجر (١٧/ ٦٠٦).

(٦) الوافي بالوفيات (١٧/ ٢٠٦)، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي (٧/ ١١١).

(٧) ذكر ذلك محقق كتاب مرصاد الإفهام ١/ ١٣٠.

(٨) ينظر: طبقات الشافعية الصغرى ١/ ٤٢٩.





قد صار عمدة التصحيح، يأخذ به آخذون»<sup>(١)</sup>.

ثانياً: قيمة كتاب المنهاج، وأهميته في المذهب وخارجه:

فقد صرَّح الإسنوي في مقدمة شرحه على «المنهاج» بأن أكثر المشتغلين بعلم الأصول في زمانه قد اقتصرُوا من كتب الأصول على «المنهاج» للإمام ناصر الدين البيضاوي؛ لكونه صغير الحجم كثير العلم مستعذب اللفظ، وكان هذا هو الدافع له أن يضع شرحاً عليه<sup>(٢)</sup>.

وذكر تقي الدين السبكي في مقدمة شرحه أن الدافع له لوضع شرح عليه هو اهتمام طلبة العلم به، ومنهم ولده أبو حامد، فقال: «وقد أكثر الناس من التصنيف فيه، فكم من تصنيف فيه مبسوط ومختصر وناقص وزائد؟! ومن أحسن مختصراته: كتاب المنهاج في الوصول إلى علم الأصول، الذي صنفه القاضي الفاضل ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي رَحِمَهُ اللهُ، فلقد أحسن فيه المعاهد، وقد قرئ عليَّ مرات كثيرة من جماعات حتى سئمت إقراءه من كثرة الوارد والشارد، وانتشرت طلبته فكم انتفع به من واحد؟! وفي هذا الوقت شرع في الاشتغال به ولدي أبو حامد، أعطاه الله من خير الدنيا والآخرة ما هو قاصد، وزاده مما ليس في حسابه كل خير، إنه الكريم الماجد، فأحببت أن أضع له شرحاً لينتفع هو وغيره به إن شاء الله»<sup>(٣)</sup>.

هذه الكلمات وغيرها كثير تُبيِّن مكانة كتاب «المنهاج» بين كتب الأصول، وأهميته بين طلبة العلم قديماً وحديثاً.

وتتجلى قيمة متن المنهاج في نقاط من أهمها:

١- كثرة شروحه وحواشيه، ولم تقف خدمة أهل العلم لهذا المتن عند هذا الحد، بل تعدت للاعتناء بأحاديثه شرحاً وتخريجاً، وقد جمع حاجي خليفة جملة شروحه وحواشيه فجعلها تربو على العشرين شرحاً، وأما الحواشي فأكثر من أن تُحصى<sup>(٤)</sup>، وذكر الشيخ محمد بخيت المطيعي في مقدمة حاشيته «سلم الوصول على نهاية

(١) نهاية السؤل شرح منهاج الوصول (ص: ٦).

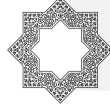
(٢) نهاية السؤل شرح منهاج الوصول (ص: ٥).

(٣) الإبهاج في شرح المنهاج (١٠/٢).

(٤) ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (٢/ ١٨٧٩).







الثاني: كثرة النقل عنه والعزو إليه من أئمة السادة الأحناف والمالكية في مصنفاتهم، ومن ذلك:

ما نقله أمير بادشاه من الحنفية عنه، حيث قال: «وذهب البيضاوي إلى تقديم المناسبة على الإيماء؛ لأنها تقتضي وصفاً مناسباً، بخلاف الإيماء»<sup>(١)</sup>، وقال البابرتي الحنفي في مقدمة شرحه لمختصر ابن الحاجب: «الفاضل الأملعي ناصر الدين البيضاوي؛ صنّف المنهاج وجعله كسراج وهّاج»<sup>(٢)</sup>، ونقل عنه النفاوي من المالكية في الفواكه الداني، فقال في تعريف الشرط: «وعرفه البيضاوي في المنهاج بأنه: ما يتوقف عليه تأثير المؤثر لا وجوده، ومثّل له بالإحصان»<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: تيسير التحرير (٤/ ٨٧).

(٢) ينظر: الردود والنقود شرح مختصر ابن الحاجب (١/ ٨٧).

(٣) ينظر: الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (١/ ١٦٧).



## المبحث الثالث

### التعريف بـ: «بالاخانه».

هو: سيف الدين المقهور البالاخانوي، من أكابر علماء بخارى وأعيانهم.

وسبب تسميته بالمقهور أنه كان يمشي مع شيخه الخواجة في بعض أزقة بخارى، فلقبهم الشيخ محمد الحلاج، وكان ينكر حضرة الخواجة، فدنى منه الخواجة كرمًا منه ومروءة وشايعة خطوات، إلا أن سيف الدين لم يكتفِ بل شايعه خطوات أخرى من قبل نفسه، فحصلت غيرة عظيمة للخواجة، وعاتب سيف الدين وقال له: شايعت الحلاج وجعلت نفسك بسبب ترك الأدب هباءً، وأخربت بخارى بل جميع العالم. فمات بعدها سيف الدين بأيام من قهره، فسمي المقهور. وقيل: إن قبيلة توقمق من طائفة أوزبك حاصرت بعد هذه الحادثة بخارى وقتلت أناسًا كثيرين، فقيل: هذا بسبب ما حصل<sup>(١)</sup>.

وكانت هذه الحادثة في أواخر سنة ٧٨٩هـ أو في أوائل ما بعدها أو فيما بينهما، وكان المغير على بخارى من عساكر توقتاميش خان وقمر الدين خان، ولما سمع تيمورلنك بالأخبار عمد إلى آل مظفر فعقد الصلح معهم، وفوض أمر البلاد إليهم كأنهم نواب من جهته، ثم رجع سريعاً ليدرك الأمر في بلاده<sup>(٢)</sup>.

#### مذهبه الفقهي:

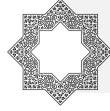
لقد تيقنت من كون المؤلف حنفيًا؛ لما بين المدرستين الأصوليتين الحنفية والشافعية من تباين، فالثانية تابعة لمدرسة المتكلمين، وتمثل الجمهور، ويتبعها غالبًا علماء المالكية والشافعية والحنابلة، والأولى تابعة لمدرسة الفقهاء، وبينهما اختلافات عميقة وفروق جوهرية كما هو معلوم لدارسي الأصول، وحيث إنه وجه العناية لإيضاح الاختلاف بين ما في المتن وما في الشرح، منتصرًا لمذهب الأحناف.

كما اعتنى المؤلف بذكر الفروع الفقهية في المذهب الحنفي، منبهاً على أغلاط القاضي البيضاوي في نسبة حكم أو قول في مسألة فرعية أو أصولية للمذهب الحنفي.

كما يظهر أيضاً مذهبه الحنفي من تسميته لشرحه الأصل بـ«الحنفية»؛ إما بكونه

(١) ينظر: رشحات عين الحياة في مناقب مشايخ الطريقة النقشبندية وآدابهم النبوية وأسرارهم (ص: ١١٦-١١٧)، مرآة الأدوار ومرقاة الأخبار (٢/٨٢٢)، الحدائق الوردية في حقائق أجلاء النقشبندية (ص: ١٩٨)، أنيس الطالبين وعدة السالكين (ص: ١١٥-١١٦).

(٢) تلفيق الأخبار وتلقيح الآثار في وقائع قزان وبلغار (١/٥٩١-٥٩٢).



شرحاً لأحد علماء الأحناف، أو لكونه ينتصر لمذهب الأحناف في شرحه، والله تعالى أعلم.

شيوخه:

أخذ الشيخ بالاخانة عن عدة مشايخ، منهم:

- ١- سيف الدين خوشخان: هو سيف الدين خوشخان البخاري، كان من تلاميذ الخواجة بهاء الدين نقشبند، وكان سبب وصوله إليه أنه سافر مرة من بخارى إلى خوارزم للتجارة، فلقى الخواجة علاء الدين العطار وتأثر به، ولما رجع إلى بخارى لازم الخواجة بهاء الدين وأخذ عنه الطريقة النقشبندية<sup>(١)</sup>.
- ٢- الخواجة بهاء الدين<sup>(٢)</sup>: هو بهاء الدين محمد بن محمد بن محمد النقشبندي الأويسي البخاري المعروف بشاه نقشبند، شيخ الطريقة النقشبندية، ولد سنة (٧١٧هـ) في قصر هندوان بأوزباكستان قريباً من بخارى، وتلقى العلوم الشرعية فأجاد، من شيوخه: الشيخ محمد بابا السماسي، والأمير كلال. من تلاميذه: يعقوب الجرخي، من تأليفه: الأوراد البهائية وتسمى «منبع الأسرار»، وتنبه الغافلين، وسلك الأنوار، وهدي السالكين وتحفة الطالبين. توفي سنة: (٧٩١هـ) عن أربع وسبعين سنة، ودفن في بستانه ببخارى<sup>(٣)</sup>.
- ٣- الشيخ محمد الحلاج<sup>(٤)</sup>: هو الخواجة محمد حلاج البلخي، وكان من المتصوفة، إلا أنه كان ينكر على الشيخ بهاء الدين في أشياء، وأغلب من كان يترك الشيخ بهاء الدين كان ينتقل إلى الشيخ محمد الحلاج. شيوخه: الشيخ العارف بالله علاء الدين علي الراميتي الملقب بعزيزان<sup>(٥)</sup>. من تلاميذه: الشيخ سعد البيرمسي، والشيخ اختيار<sup>(٦)</sup>. وقبره في ولاية

(١) رشحات عين الحياة في مناقب مشايخ الطريقة النقشبندية وآدابهم النبوية (ص: ١١٦).

(٢) الحقائق الوردية في حقائق أجلاء النقشبندية (ص: ٢٠٢).

(٣) ينظر: نفحات الإنس من حضرات القدس (١/ ٤٣٩-٤٤٥)، رشحات عين الحياة (ص: ٩٣-٩٦)، كشف

الظنون عن أسامي الكتب والفنون (١/ ٢٠٠)، و(١/ ٤٨٨).

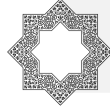
(٤) ينظر: رشحات عين الحياة في مناقب مشايخ الطريقة النقشبندية وآدابهم النبوية وأسراهم (ص: ١١٦-١١٧).

(٥) رشحات عين الحياة في مناقب مشايخ الطريقة النقشبندية وآدابهم النبوية وأسراهم (ص: ٧٩)،

طبقات الخواجكان النقشبندية (ص: ٨٧)، سلم الوصول إلى طبقات الفحول (٢/ ٤٠٦).

(٦) ينظر: رشحات عين الحياة في مناقب مشايخ الطريقة النقشبندية وآدابهم النبوية وأسراهم (ص: ١١٧).





## المبحث الرابع

### التعريف بشرح بالآخانه المسمى «مختصر الحنفية».

أ- اسمه:

بعد بحث وتقصُّ واستقراء لم أجد مَنْ نصَّ على تسمية هذا الكتاب أو أشار إليه من علماء الأصول، وكذلك لم أقف على التصريح بتسميته في كتب الفهارس والتراجم والتواريخ، والذي يظهر لي أن المؤلف اكتفى بوصفه مختصراً لكتاب الحنفية، أو كونه شرحاً مختصراً للمنهاج؛ حيث لخص فيه كتاباً أكبر منه يسمى بـ«الحنفية»، كما ذكر ذلك بنفسه في المقدمة.

ب- وصفه: يعدُّ هذا الشرح من أوائل شروح علماء الأحناف على المنهاج، ويدل على هذا كثير من الشواهد والأدلة، منها:

- أن البيضاوي مؤلف المنهاج متوفى سنة (٦٨٥ هـ)، وقد أثبت المؤلف البالاخاوي تاريخ الفراغ من شرح المنهاج آخر إحدى النسخ من الكتاب<sup>(١)</sup> وهو: «أوائل رجب لسنة سبع وثمانين وسبعمائة (٧٨٧هـ)»، يعني أن بين تأليف الكتاب ووفاء الماتن قرابة ١٠٢ سنة، فهو قريب العهد به.

- أن كل ما سبقه من الشروح مثل «معراج الوصول» للأيكبي (المتوفى ٦٩٧هـ)، و«إيضاح الأسرار» للحنجي (المتوفى ٧٠٧هـ)، و«معراج المنهاج» للإمام شمس الدين الجزري (المتوفى ٧١١هـ)، وشرح الفاضل المراغي المتوفى (٧٣٢هـ)، شرح العلامة برهان الدين عبد الله بن محمد الفرغاني العبري المتوفى سنة (٧٤٣هـ)، و«السراج الوهاج في شرح المنهاج» للإمام الجاربردي (المتوفى ٧٤٦هـ)، و«نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول» للعلامة الإسنوي (المتوفى ٧٧٢هـ) كلها شروح شافعية.

- أني لم أقف -بعد بحث وسؤال لأساتذتي ومشايخي- على شرح حنفي متقدم للمنهاج إلا شرح القاضي عبد الله بن محمد العبيدلي التبريزي الحنفي (المتوفى ٧٤٣هـ)، ذكره صاحب كشف الظنون<sup>(٢)</sup>، ولعله التبس عليه؛ فإن العبري قد ذكر الإسنوي والشوكاني أن اسمه عبد الله أيضاً<sup>(٣)</sup>، وأبوه محمد بن غانم<sup>(٤)</sup>، وكلاهما

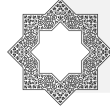
(١) وهي نسخة مكتبة آية الله المرعشي النجفي بقم.

(٢) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (٢/ ١٨٧٩).

(٣) طبقات الشافعية، للإسنوي (٢/ ١٠٨)، البدر الطالع، للشوكاني (١/ ٤١١).

(٤) الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية (٢/ ٤٢١).





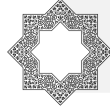
مُطوَّل، وقد بحثت عن هذا الكتاب في مظانه من المكتبات والفهارس والكتب التي تُعنى بذلك حتى أعياني البحث ولم أقف له على ذكر، ولا أثارة من علم، ويمكن أن أُرْجِع فَقْدَ هذا المتن إلى عدة أسباب:

- انتشار الفوضى في هذه الفترة بسبب المعارك الدائرة بين البلدان في تلك الناحية، مما أدى إلى تهْدْم وتلف كثير من المكتبات، وقد سبق هذا عند الكلام عن الحياة السياسية والاجتماعية.

- اعتماد المؤلف على ملخصه هذا الذي بين أيدينا، وتركه للأصل نسياناً أو تناسياً، مما أدى إلى إهماله وضياعه.







ومحمد بن شجاع الثلجي<sup>(١)</sup>، ونُسب إلى أبي حامد الإسفراييني<sup>(٢)</sup> وأبي علي الفارسي<sup>(٣)</sup>.

### موقف بالاخانه من المسألة:

ذهب بالاخانه إلى الأخذ بالقول الأول وهو قول الجمهور: أن صيغة الجمع المَعْرَفُ بأل موضوعة لاستغراق الجنس، إلا أنه لم يرتضِ دليل المَصْنَف، وهو تمسكه بحديث: «نحن معاشر الأنبياء لا نُورَثُ»<sup>(٤)</sup>، معللاً ذلك بأن إفادة الدليل للعموم جاء من لفظي «نحن» و«نُورَثُ»، لا من اسم الجنس المُحَلَّى بالألف واللام، حيث قال: «والظاهر أن دعوى أبي بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يثبت بهذا الحديث، وإن لم يكن لفظ «الأنبياء» عاماً؛ لضmir «نحن» و«نُورَثُ»، فلا يتم استدلال المصنف بالحديث على عموم الجمع المُحَلَّى باللام»<sup>(٥)</sup>.

أدلة كل فريق مع الردود:

### أدلة الضريق الأول:

١- أن أهل اللغة اتفقوا على معنى العموم، ووضعوا له صيغاً وألفاظاً، ومنها الجمع المحلى بـ(أل).

واعترض عليه: بأن هذا قياس في اللغة، واللغة تثبت بالتوقيف والنقل، لا بالاستدلال والقياس. وأيضاً فالعرب قد وضعوا للعموم ألفاظاً مشتركة، لكن ليست وفقاً على العموم، بل صالحة للعموم ولغيره<sup>(٦)</sup>.

٢- أن ألفاظ التأكيد تدخل على المعرف بـ(أل)، فتدل على العموم، والتأكيد هو تقوية الحكم الذي كان ثابتاً في الأصل فلو لم يكن الاستغراق حاصلًا في الأصل وإنما حصل بهذه الألفاظ ابتداء لم يكن تأثير هذه الألفاظ في تقوية هذا الحكم الأصلي،

(١) ينظر: أصول الفقه لابن مفلح (٢/٧٥٣).

(٢) ينظر: إيضاح المحصول من برهان الأصول (ص: ٢٧٣).

(٣) ينظر: ميزان الأصول في نتائج العقول (١/٢٦٤).

(٤) لم أجد بهذا اللفظ في الكتب الستة ولا عموم كتب السنة المشهورة، وأخرجه البخاري (٨/١٤٩)

كتاب الفرائض، باب قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا نُورَثُ، ما تركنا صدقة»، برقم: (٦٧٢٧)، ومسلم (٣/

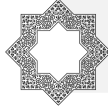
١٣٧٩)، كتاب الجهاد والسير، باب قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا نُورَثُ، ما تركنا فهو صدقة»، برقم:

(١٧٥٨)، عن عائشة مرفوعاً بلفظ: «لا نُورَثُ، ما تركنا صدقة».

(٥) شرح بالاخانه (٤٧/أ).

(٦) المستصفي في علم الأصول - ط الرسالة (٥٠٥) (٢/١١٣).





التجار والصناع وكل صاحب حرفة، وأنفقت دراهمي، وصرمت نخيلي ونحوه، فكان جعلها حقيقة فيما استعمالها فيه أغلب أولى<sup>(١)</sup>.

واعترض عليه: بأن لا نسلم ذلك، وإن سلم فإن ذلك لا يدل على كون هذه الصيغ حقيقة في الخصوص ومجازاً في العموم<sup>(٢)</sup>.

٣- أنها لو كانت للعموم لكان تأكيدها غير مفيد لغير ما أفادته، فكان عبثاً، وكان الاستثناء منها نقضاً<sup>(٣)</sup>.

واعترض عليه: بأن الأمر ليس كذلك، فإنه يكون أبعد عن مجازفة المتكلم، وأبعد عن قبول التخصيص، وأغلب على الظن<sup>(٤)</sup>.

### ثمرة الخلاف:

ترتب على هذا الخلاف مسائل، منها:

- إذا قال قائل: إن كان الله يعذب الموحدین فامرأتی طالق، طلقت زوجته، وهذا إذا قصد تعذيب أحدهم، فإن قصد تعذيب كلهم أو لم يقصد شيئاً لم تطلق، لأن التعذيب يختص ببعضهم.

- ومنها: التلقيب بـ«ملك الملوك» و«شاه شاه» بال تكرار، فينظر إن أراد ملوك الدنيا ونحوه وقامت قرينة للسامعين تدل على ذلك جاز، سواء كان متصفاً بهذه الصفة أم لا، كغيره من الألقاب الموضوعية للتفاضل أو المبالغة، وإن أراد العموم فلا إشكال في التحريم، أي: تحريم الوضع بهذا القصد، وكذلك التسمية بقصده، سواء قلنا: إنه للعموم، أو مشترك بينه وبين الخصوص، وكذلك إن قلنا: إنه للخصوص فقط في كلام العرب؛ لأنه أحدث له وضعاً آخر.

- جواز الدعاء للمؤمنين والمؤمنات بمغفرة جميع الذنوب أو بعدم دخولهم النار، جزم به الشيخ عز الدين بن عبد السلام في «الأمالي»، والقرافي في آخر «القواعد» بالتحريم؛ لأننا نقطع بإخبار الله تعالى وإخبار الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ يَدْخُلُ النَّارَ. وأما الدعاء بالمغفرة في قوله تعالى حكاية عن نوح عليه السلام: ﴿رَبِّ

(١) الإحكام للآمدي - الكتاب العربي (٢/ ٢٢٨).

(٢) المعتمد (١/ ٢٠٩)، الإحكام للآمدي - الكتاب العربي (٢/ ٢٣٩).

(٣) الإحكام للآمدي - الكتاب العربي (٢/ ٢٢٩).

(٤) المعتمد (١/ ١٩٧ - ٢٠٧)، الإحكام للآمدي - الكتاب العربي (٢/ ٢٤٠).



اغفر لي ولوالدي ولن دخل بيتي مؤمناً وللمؤمنين والمؤمنات ﴿ ونحو ذلك؛ فإنه ورد بصيغة الفعل في سياق الإثبات، وذلك لا يقتضي العموم؛ لأن الأفعال نكرات، ولجواز قصد مفهوم خاص وهو أهل زمانه مثلاً.

- إذا قال: أنت طالق إن تزوجت النساء، أو: اشتريت العبيد، فإنه يحث بثلاثة، كذا نقله الرافعي في آخر تعليق الطلاق في الفصل المنقول عن أبي العباس الروياني، وقال الماوردي في «الحاوي»<sup>(١)</sup> والروياني في «البحر»<sup>(٢)</sup>: إذا حلف على معدود كالناس والمساكين، فإن كانت يمينه على الإثبات كقوله: لأكلمن الناس ولأصدقن على المساكين، لم يبر إلا بثلاثة اعتباراً بأقل الجمع، وإن كانت على النفي حث بالواحد اعتباراً بأقل العدد. والفرق: أن نفي الجمع ممكن وإثبات الجمع متعذر، فاعتبر أقل الجمع في الإثبات وأقل العدد في النفي.

- لو حلف ليصومن الأيام، فيحتمل حمله على أيام العمر، ويحتمل حمله على ثلاثة، وهو الأولى. كذا نقله الرافعي في أواخر تعليق الطلاق عن البوشنجي وأقره<sup>(٣)</sup>.

#### الترجيح مع بيان أدلة الترجيح:

الراجح هو القول الأول؛ فقد نُقل اتفاق الأصوليين القائلين بالعموم - وهم أكثر حملة الشريعة - على أن صيغة «المشركين» وما شابهها للعموم، وكذلك «الأحمال» و«الأرغفة»<sup>(٤)</sup>، فإن الألف واللام الداخلة على المفرد أو الجمع تفيد الاستغراق فيهما جميعاً، إلا إذا كان معهوداً<sup>(٥)</sup>.

وكذلك فإن الألف واللام إذا دخلا في الاسم صار معرفة كما نُقل عن أهل اللغة، فيجب صرفه إلى ما به تحصل المعرفة، وإنما تحصل المعرفة عند إطلاقه بالصرف إلى الكل لأنه معلوم للمخاطب، فأما الصرف إلى ما دونه فإنه لا يفيد المعرفة؛ لأن بعض المجموع ليس أولى من بعض، فكان مجهولاً<sup>(٦)</sup>.

(١) الحاوي للماوردي - الفكر (١٥ / ٩٧١).

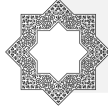
(٢) بحر المذهب للروياني (١٠ / ٥٢١).

(٣) ينظر: التمهيد في تخريج الفروع على الأصول (ص: ٣١٠).

(٤) الإبهاج في شرح المنهاج ط دبي (٤ / ١٢١٤).

(٥) البحر المحيط في أصول الفقه (٤ / ١٣٧).

(٦) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (ص: ٢٠٩).



## المبحث الثاني

### الفعل في سياق النفي، هل يقتضي العموم؟

#### صورة المسألة:

إذا ورد فعل في سياق النفي؛ كقوله تعالى: ﴿لا يموت فيها ولا يحيى﴾ فهل يفيد العموم؟ وإن كان الفعل غير متعد فهل يكون النفي له نفيًا لمصدره وهو نكرة فيقتضي العموم أم لا؟ وإن كان متعديًا ولم يصرح بمفعوله؛ نحو: لا أكلت، ولم يكن له دلالة على مفعول معين، فهل يعمُّ؟

#### الخلافاً في المسألة:

لا خلاف في أن من حلف لا يأكل، وتلفظ بشيء معين مثل: والله لا أكل التمر، أو أتى بمصدر ونوى شيئاً معيناً أنه لا يحنت بغيره<sup>(١)</sup>.

واختلفوا في كون الفعل المتعدي في سياق النفي أو الشرط، ولم يصرح بمفعوله، ولم يكن له دلالة على مفعول: لا واحد ولا أكثر، فهل يكون عاماً فيها أم لا؟ كما إذا قال: والله لا أكلت، أو: لا أكل، أو: إن أكلت فعلي كذا، على قولين:

**القول الأول:** أنه عام فيه، وإليه ذهب الشافعية<sup>(٢)</sup>، والمالكية<sup>(٣)</sup>، وأبو يوسف من الحنفية<sup>(٤)</sup>، وهو اختيار القاضي البيضاوي<sup>(٥)</sup>.

**القول الثاني:** أنه لا يعم، وهو مذهب الحنفية<sup>(٦)</sup>، واختاره القرطبي من المالكية<sup>(٧)</sup>.

#### موقف بالآخانه من المسألة:

نصر المؤلف مذهب الأحناف، ودافع عنه منظرًا ومحتجًا له، بقوله: «قلت: كونه للتأكيد لا يوجب إلغاء إفراده الظاهر، بل معنى الإفراد يتبادر إلى الذهن، فإذا وقع في

(١) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج (٤/ ١٢٩٢)، نهاية السؤل شرح منهاج الوصول (ص: ١٨٩).

(٢) انظر: المستصفي (ص: ٢٣٧)، شرح تنقيح الفصول (ص: ١٧٩).

(٣) انظر: المستصفي (ص: ٢٣٧)، شرح تنقيح الفصول (ص: ١٧٩).

(٤) انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢/ ٢٥١).

(٥) منهاج الوصول إلى علم الأصول (ص: ٢٤).

(٦) انظر: الردود والنقود شرح مختصر ابن الحاجب (٢/ ١٥٦)، فصول البدائع في أصول الشرائع (٢/ ٨١).

(٧) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه (٤/ ١٦٧).



سياق النفي عمّ، وقد يُفَرَّق بأن «لا آكل» نفي الفعل، وهو ليس من صيغ العموم، وبأن العموم والتخصيص من أوصاف اللفظ، والمقتضى ضروري، فلا يظهر في حق العموم والتخصيص»<sup>(١)</sup>.

**أدلة كل فريق مع الردود:**

**أدلة القول الأول:**

١- أن قوله أكلت فعل يتعدى إلى المأكول، ويدل عليه بوضعه وصيغته، فإذا قال: لا أكلت فهو ناف لحقيقة الأكل من حيث هو أكل، ويلزم من ذلك نفيه بالنسبة إلى كل مأكول، وإلا لما كان نافيا لحقيقة الأكل من حيث هو أكل، وهو خلاف دلالة لفظه. وإذا كان لفظه دالا على نفي حقيقة الأكل بالنسبة إلى كل مأكول، فقد ثبت عموم لفظه بالنسبة إلى كل مأكول، فكان قابلا للتخصيص<sup>(٢)</sup>.

**الجواب عنه:**

يلزم على ما ذكرتموه الزمان والمكان، فإن حقيقة الأكل لا تتم نفيًا ولا إثباتًا إلا بالنسبة إليهما، ومع ذلك لو نوى بلفظه مكانا معينًا أو زمانا معينًا، فإنه لا يقبل<sup>(٣)</sup>.

**الرد عليه:**

لا نسلم ذلك، وإن سلمنا فالفرق حاصل؛ وذلك لأن الفعل؛ وهو قوله: أكلت غير متعد إلى الزمان والمكان، بل هو من ضرورات الفعل فلم يكن اللفظ دالا عليه بوضعه، فلذلك لم يقبل تخصيص لفظه به لأن التخصيص عبارة عن حمل اللفظ على بعض مدلولاته، لا على غير مدلولاته بخلاف المأكول على ما سبق<sup>(٤)</sup>.

٢- أن وقوع الأكل المطلق يستدعي مأكولا مطلقًا، لكونه متعديا إليه، والمطلق ما كان شائعًا في جنس المقيدات الداخلة تحته، فكان صالحًا لتفسيره وتقييده بأي منها كان، ولهذا لو قال الشارع: اعتق رقبة صح تقييدها بالرقبة المؤمنة، ولو لم يكن للمطلق على المقيد دلالة لما صح تفسيره به<sup>(٥)</sup>.

(١) شرح بالاخانه (٤٧/ب).

(٢) انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢/٢٥١).

(٣) انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢/٢٥١).

(٤) انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢/٢٥٢).

(٥) انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢/٢٥١).



## الجواب عنه:

إذا قال: إن أكلت فأنت طالق فالأكل الذي هو مدلول لفظه كلي مطلق، والمطلق لا إشعار له بالمخصص فلا يصح تفسيره به<sup>(١)</sup>.

## الرد عليه:

المحلو ف عليه ليس هو المفهوم من الأكل الكلي الذي لا وجود له إلا في الأذهان، وإلا لما حث بالأكل الخاص إذ عليه، وهو خلاف الإجماع، فلم يبق إلا أن يكون المراد به أكلاً مقيداً من جملة الأكلات المقيدة التي يمكن وقوعها في الأعيان أياً منها كان، وإذا كان لفظه لا إشعار له بغير المقيد صح تفسيره به، كما إذا قال: اعتق رقبة، وفسره بالرقبة المؤمنة كما سبق<sup>(٢)</sup>.

٣- القياس على ما لو قال: «لا آكل أكلاً»، فإن أبا حنيفة يسلم أنه قابل للتخصيص بالنية كما تقدم، فكذا «لا آكل»؛ لأن المصدر موجود فيه أيضاً لكونه مشتقاً منه<sup>(٣)</sup>.

٤- ينتقض جميع ما ذكره بما وقع الاتفاق عليه، وهو ما إذا قال: والله لا أكلت أكلاً، أنه يصح دخول نية التخصيص فيه، مع أن «أكلاً» مصدر، والمصدر إنما يذكر مع الفعل مؤكداً له؛ لأنه مذكور أولاً بلفظ الفعل، وشأن المؤكد إنما يثبت معه يكون ثابتاً قبله، وإذا ثبت معه جواز التخصيص بالنية اتفاقاً وجب أن يكون ذلك قبله، فقد انتقض ما ذكره من الدليل بهذه الصورة<sup>(٤)</sup>.

## الجواب عنه:

أن قوله: «أكلاً» - في الحقيقة - ليس مصدرًا؛ لأنه يفيد أكلاً واحداً منكرًا، والمصدر ماهية الأكل، وقيد كونه منكرًا خارج عن ماهية، والذي يكون معيّنًا في نفسه، لكن الإنسان ما عينه، فلاشك أنه قابل للتعيين، فإن نوي التعيين فقد نوى ما يحتمله الملفوظ<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢/ ٢٥٢).

(٢) انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢/ ٢٥٢).

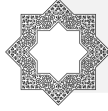
(٣) انظر: نهاية السؤل شرح منهاج الوصول (ص: ١٨٩).

(٤) انظر: العقد المنظوم في الخصوص والعموم (١/ ٥٢٢).

(٥) انظر: العقد المنظوم في الخصوص والعموم (١/ ٥٢٢).







بالعموم، وقبول نية التخصيص باطل، أما الملفوظ، فلأن الملفوظ به ماهية الأكل، وماهية الأكل واحدة؛ لأنها قدر مشترك بين أكل هذا الطعام وذلك الطعام، وما به الاشتراك غير ما به الامتياز، وغير مستلزم له، فالأكل من حيث كونه أكلاً مغاير لتقيد كونه هذا الأكل وذلك، وغير مستلزم له، والمذكور إنما هو الأكل من حيث هو أكل، وهو بهذا الاعتبار ماهية واحدة، والماهية من حيث إنها هي لا تقبل العدد، فلا تقبل التعميم ولا التخصيص<sup>(١)</sup>.

#### الجواب عنه:

أن العموم حاصل بنفس اللفظ، وتكون الدلالة عليه مطابقة، فإنه يلزم من نفي المشترك نفي جميع أفراده عند الحنفية، واللفظ موضوع للقضاء للنفي على كل فرد فرد. فالدلالة عند الحنفية التزاماً، وعند الجمهور مطابقة، وعلى التقديرين العموم حاصل<sup>(٢)</sup>.

#### ثمرة الخلاف:

- تظهر ثمرة الخلاف من خلال عدة نقاط من أهمها:

١- إن قلنا بقول أبي حنيفة فلا يقبل التخصيص؛ لأنه نفي الحقيقة، وهي شيء واحد ليس بعام، والتخصيص فرع العموم. وإن قلنا بالثاني يقبل العموم؛ لكونه نكرة في سياق النفي، وإذا ثبت كونه عاماً قبل التخصيص كسائر العمومات<sup>(٣)</sup>.

٢- وتظهر فائدة الخلاف: في أنه لو نوى به مأكولاً معيناً قبل عند الشافعية، حتى إنه لا يحث بأكل غيره بناء على عموم لفظه له، وقبول العام للتخصيص ببعض مدلولاته، ولا يقبل عند أبي حنيفة تخصيصه به، لأن التخصيص من توابع العموم ولا عموم<sup>(٤)</sup>.

٣- تظهر ثمرة الخلاف: إذا حلف على الخروج وقال: والله لا أخرج، أو إن خرجت فأنت طالق، ونوى مكاناً بعينه فإنه لا يحث بالخروج إلى غيره عند القائلين بالعموم<sup>(٥)</sup>.

#### الترجيح مع بيان أدلة الترجيح

تبين بعد عرض أدلة الفريقين ومناقشتها رجحان القول الأول؛ بأن الفعل المتعدي

(١) انظر: العقد المنظوم في الخصوص والعموم (١/ ٥١٨).

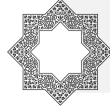
(٢) انظر: العقد المنظوم في الخصوص والعموم (١/ ٥٢٠).

(٣) الإبهاج في شرح المنهاج (٤/ ١٢٩٣).

(٤) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢/ ٢٥١).

(٥) انظر: نهاية الوصول في دراية الأصول (٤/ ١٣٧٤).





## المبحث الثالث

### هل يستدل بالعام ما لم يظهر المخصص؟

#### صورة المسألة:

إذا ورد العام مجرداً عن مخصّصه، فهل يجب اعتقاد عمومه عند سماعه والمبادرة إلى العمل بمقتضاه، أو يتوقف إلى أن ينظر دليل المخصص؟<sup>(١)</sup> قال المازري: «المسألة مُصَوَّرَةٌ في عموم لم تدع الحاجة إلى العمل به»<sup>(٢)</sup>.

مثاله: إذا ورد لفظ عام؛ كقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، فهل يجوز للمجتهد أن يعمل بمدلول اللفظ وشموله الأفراد فرداً فرداً فيوجب الميراث لكل ولد؛ مسلماً كان أو كافراً، حرّاً أو عبداً، قاتلاً لمُورثته عمداً أو غير قاتل، أو يبحث عن مخصّص لهذا العموم؟

#### الخلافاً في المسألة:

لا خلاف بين الأصوليين في أن العام الذي كثرت تخصيصاته المنتشرة لا يجوز التمسك به إلا بعد البحث عن تلك المسألة: هل هي من المُستخرَج أو من المُستقبَى؟<sup>(٤)</sup>. وإنما اختلف العلماء في العموم الذي لم يُعلم تخصيصه، هل يجوز استعماله فيما عدا ذلك قبل البحث عن المخصص المعارض له؟ على ثلاثة أقوال:

**القول الأول:** يجب اعتقاد عمومه في الحال عند سماعه والعمل بموجبه، وهو ظاهر كلام الشافعي<sup>(٥)</sup>، وقول أبي بكر الصيرفي<sup>(٦)</sup>، وإحدى الروایتين عن أحمد<sup>(٧)</sup>، واختاره أبو بكر عبد العزيز والقاضي أبي يعلى وابن عقيل، وأبو سفيان السرخسي من الحنفية<sup>(٨)</sup>، وإليه مال الإمام الرازي، وهو اختيار القاضي البيضاوي<sup>(٩)</sup>.

(١) البحر المحيط في أصول الفقه (٤/ ٤٧).

(٢) ينظر: العقد المنظوم في الخصوص والعموم (٢/ ١٤٨).

(٣) [النساء: ١١].

(٤) مجموع الفتاوى (٢٩/ ١٦٦).

(٥) ينظر: الرسالة، للشافعي (ص: ٣٤١)، (ص: ٣٩٥).

(٦) ينظر: التلخيص في أصول الفقه (٢/ ١٦٣)، نهاية الوصول في دراية الأصول (٤/ ١٤٩٥).

(٧) ينظر: مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (ص: ٤٢٨).

(٨) ينظر: قواطع الأدلة في الأصول (١/ ١٦٦)، المحصول للرازي (٣/ ٢٩)، الإحكام في أصول الأحكام



**القول الثاني:** يجب التوقف فيه حتى يُنظر، فإن دل دليل على تخصيصه حُص به، وإن لم يجد دليلاً على التخصيص، اعتقد عمومه وعمل بموجبه، وهو قول أكثر الشافعية؛ كأبي العباس بن سريج وأبي إسحاق المروزي وأبي سعيد الإصطخري وأبي علي بن خيران وأبي بكر القفال<sup>(٢)</sup>، وهي الراوية الثانية عن أحمد<sup>(٣)</sup>، وحكى فيه الإجماع: الغزالي<sup>(٤)</sup> والآمدني<sup>(٥)</sup> وابن الحاجب<sup>(٦)</sup>.

**القول الثالث:** إن سمع الصيغة من رسول الله وجب الاعتقاد والعمل من غير توقف، وإن سمعها من غيره يطلب دليل التخصيص، فإن فقده حمل اللفظ على العموم، وهو قول أبي عبد الله الجرجاني من الحنفية<sup>(٧)</sup>.

ونفى بعضهم الخلاف في المسألة؛ بناء على حكاية الغزالي والآمدني وابن الحاجب الإجماع فيها<sup>(٨)</sup>.

وقال الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني: «إن الخلاف ليس إلا فيما إذا ورد الخطاب العام بعد وفاة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أما إذا ورد في عهده وجبت المبادرة إلى الفعل على عمومته؛ لأن أصول الشريعة لم تكن متقررة»<sup>(٩)</sup>.

### موقف بالاخانه من المسألة:

ذهب بالاخانه إلى الأخذ بالقول الثاني؛ وهو التوقف في العام والبحث عن الدليل المُخصّص؛ ففي معرض الردّ على دليل البيضاوي وهو قوله: «(لو وجب) طلب المخصص فيه (لوجب طلب المجاز) في العمل بالحقيقة: (للتحرز عن الخطأ) لاحتمال المجاز،

للآمدني (٥٠ / ٣)، المسودة في أصول الفقه (ص: ١٠٩).

(١) ينظر: منهاج الوصول إلى علم الأصول (ص: ٥٤).

(٢) ينظر: التحصيل من المحصول (١ / ٣٧٢)، البحر المحيط في أصول الفقه (٤ / ٤٧).

(٣) ينظر: التمهيد في أصول الفقه (٢ / ٦٦).

(٤) المستصفي (٢ / ١٧٦).

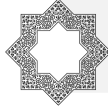
(٥) الأحكام في أصول الأحكام للآمدني (٣ / ٥٠).

(٦) مختصر منتهى السؤل والأمل (٢ / ٩٠٥).

(٧) ينظر: الواضح في أصول الفقه (٣ / ٣٦٠)، التمهيد في أصول الفقه (٢ / ٦٦)، المسودة في أصول الفقه (ص: ١٠٩).

(٨) ينظر: نهاية السؤل شرح منهاج الوصول (ص: ١٩٩).

(٩) ينظر: الإبهاج في شرح المنهاج (٤ / ١٣٧٤).



والجامع الاحتراز عن الخطأ المحتمل، (واللازم) وهو وجوب طلب المجاز (منتفٍ) اتفاقاً، فكذا الملزوم وهو وجوب طلب المخصص». يقول بالاخانه: «كثرة التخصيصات في العمومات - حتى قالوا: «ما من عام إلا وقد خُصَّ منه البعض»- يغلب احتمال التخصيص، بخلاف المجاز، ومع الفرق لا يثبت الملازمة»<sup>(١)</sup>.

الأدلة:

### أدلة القول الأول:

١- ما أخرجه البخاري ومسلم عن جابر بن عبد الله قال: «غَزَوْنَا جَيْشَ الْخَيْطِ، وَأُمِّرَ أَبُو عُبَيْدَةَ، فَجَعْنَا جُوعًا شَدِيدًا، فَأَلْقَى الْبَحْرَ حُوتًا مَيْتًا لَمْ نَرَ مِثْلَهُ يُقَالُ لَهُ: الْعَبْرُ، فَأَكَلْنَا مِنْهُ نِصْفَ شَهْرٍ»، قال: «فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ ذَكَرْنَا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «كُلُوا، رِزْقًا أَخْرَجَهُ اللَّهُ، أَطْعَمُونَا إِنْ كَانَ مَعَكُمْ» فَأَتَاهُ بَعْضُهُمْ فَأَكَلَهُ»<sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة:

أن أبا عبيدة حكم بتنجيس ميتة البحر تمسكاً بعموم القرآن، ثم إنه استباحها بحكم الاضطرار، مع أن عموم القرآن في الميتة مخصص بقوله: «هو الطهور ماؤه، الحل ميتته»<sup>(٣)</sup>، ولم يكن عنده ولا عند أحد من أصحابه خبر من هذا المخصص<sup>(٤)</sup>.

٢- عمل الصحابة؛ فقد همَّ عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَرَجَمَ التي ولدت لسته أشهر، وأمر عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَرَجَمَ مجنونة عملاً بالعمومات، حتى نهاهما علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالنص الخاص<sup>(٥)</sup>.

٣- أن ترك التمسك بالعام لاحتمال وجود المخصص يستلزم ترجيح المرجوح على

(١) شرح بالاخانه (٥٠/ب).

(٢) صحيح البخاري، (١٦٧/٥)، كتاب المغازي، باب غزوة سيف البحر، رقم: (٤٣٦٢)، ومسلم (١٥٣٥/٣)،

كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان، باب إباحة ميتات البحر، رقم: (١٩٣٥).

(٣) أخرجه أحمد (١٧١/١٢)، رقم: (٧٢٣٣)، وابن ماجه (٢٥٠/١)، أبواب الطهارة وسننها، باب الوضوء

بماء البحر، رقم: (٢٨٦)، وأبو داود (٦٢/١)، كتاب الطهارة، باب الوضوء بالنبيذ، رقم: (٨٣)،

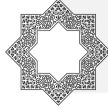
والترمذي (١٢٥/١)، أبواب الطهارة، باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور، رقم: (٦٩)، والنسائي

(٥٠/١)، كتاب الطهارة، باب ماء البحر، رقم: (٥٩).

(٤) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه (٤/٥١).

(٥) ينظر: أصول السرخسي (١٣٥-١٣٦).





الشك.

وُرد: بأننا نعارض الغالب بالأصل؛ إذ الأصل عدم المخصص، ولئن عارض هذا الأصل بما أن الأصل عدم الحجية كما تقدم، فنحن نعارض ذلك بأن الأصل عدم التعارض، وأن الأصل عدم التجوز<sup>(١)</sup>.

٢- أن احتمال تطرق التخصيص إلى العام أكثر من احتمال تطرق التجوز إلى اللفظ، بدليل أنه ما من عام إلا وقد خُصَّ عنه البعض، إلا قوله تعالى: ﴿والله بكل شيء عليم﴾<sup>(٢)</sup>، وليس كل لفظ مستعمل تطرَّق إليه التجوز بمعنى أنه مستعمل في مجازه، فلا يلزم من وجوب طلب المخصص ثمة لدفع الاحتراز عن الخطأ المحتمل الغالب وجوب طلب ما يصرف اللفظ عن حقيقته، مع أنه ليس كذلك<sup>(٣)</sup>.

٣- أن وجود المخصص محتمل قطعاً، فالعمل بالعموم مع احتمال المخصص يكون خطأ. واعترض عليه: بأننا لا نُسَلِّم بأنه يكون خطأ، وإنما يكون خطأ لو كان شرط العمل بالعام القطع بانتفاء المخصص، وهو باطل، بل ظن صحة العمل بالعام مع احتمال المخصص كافٍ، وهو حاصل<sup>(٤)</sup>.

٤- حكاية الإجماع على هذا القول؛ فقد حكاها الغزالي<sup>(٥)</sup> والآمدي<sup>(٦)</sup> وابن الحاجب<sup>(٧)</sup>.

وأجيب:

بأنه إجماع موهوم؛ فقد نُقل فيه الخلاف، وعلى تقدير صحة الإجماع فإن احتمال وجود المخصص أقوى؛ إذ ما من عام إلا وقد تطرَّق إليه التخصيص كما قاله إمام الحرمين، ويوضح هذا أن في العام دالتين؛ إحداهما على أصل المعنى وهي نص، والأخرى على استغراق الأفراد وهي ظاهرة، واحتمال المجاز حاصل في الأولى، وفي كل حقيقة يدل اللفظ فيها على معنى مُفرد، والدلالة الإفرادية عليه قطعية؛ فلذلك لم يطلب

(١) ينظر: نهاية الوصول في دراية الأصول (٤/ ١٥٠٣).

(٢) [البقرة: ٢٨٢].

(٣) نهاية الوصول في دراية الأصول (٤/ ١٥٠٢).

(٤) ينظر: شرح مختصر الروضة (٢/ ٥٤٦-٥٤٧).

(٥) المستصفى (٢/ ١٧٦).

(٦) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٣/ ٥٠).

(٧) مختصر منتهى السؤل والأمل (٢/ ٩٠٥).





المجاز. واحتمال التخصيص إنما هو في الثانية، فَعُلِمَ من ذلك أنَّ إيرادَ الحقيقة على العام ساقط؛ لأن في العام حقيقة ومجازاً يشارك فيهما غيره لا يُتَوَقَّفُ فيهما، وفيه تخصيص ينفرد به لا يوجد مثله في الحقيقة<sup>(١)</sup>.

#### أدلة القول الثالث:

١- أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يجوز عليه تأخير المخصص عن العام، فإذا سمع الدليل العام من النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من غير ذكر المخصص، عُلِمَ أن عمومه مراد، أما آحاد الأمة فلا يمتنع عليه نقلهم العام المخصوص من غير نقل المخصص، فلا يجوز المبادرة بالعمل إلا لمن سمعه من النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ<sup>(٢)</sup>.

#### وأجيب عنه:

بأن تأخير بيان التخصيص عن وقت الخطاب جائز عندنا، كما أن المبلغ عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يجوز له أن يؤدي بعضاً من كلامه دون بعض، ولا أن يكتفم ما له أثر في الحكم، فيكون ما سمعه من غير النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كمن سمعه منه؛ لأنه سمع اللفظ بنصه من غير زيادة ولا نقصان، وكذا فإن صيغ العموم موضوعة للدلالة عليه، فلا يختلف مدلولها باختلاف الناطقين بها، فيستوي في ذلك السامع من النبي والسامع من غيره بنقل العدول الثقات<sup>(٣)</sup>.

#### ثمرة الخلاف:

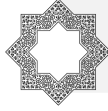
١- جواز الحكم عند إقامة البيينة بدون الاعذار إلى الغريم؛ جوزه الشافعي، ومنعه أبو حنيفة، ولا شك أن حكم الحاكم بالبيينة أو بالإقرار قبل الفحص عن المعارض كالعامل بالدليل قبل الفحص عن معارضه.

٢- ومنها: إذا علق الطلاق فقال: إن اعطيني ألفاً فأنت طالق، فإنها تطلق بأي نقد أعطته، إلا أنها إذا أعطته غير الغالب كان للزوج رده والمطالبة بالغالب، بخلاف ما لو قال مثلاً: طلقتك على ألف، فإنه ينزل على الغالب على قاعدة المعاملات؛ لكونه ليس بتعليق، وإن كان هناك دراهم عديدة ناقصة أو وازنة نزلت المعاملة عليها على الصحيح، بخلاف التعليق؛ فإنه لا ينزل عليها بل على الدرهم الشرعي وهو الوازن،

(١) الإبهاج في شرح المنهاج (٤/ ١٣٧٥-١٣٧٧).

(٢) العدد (٣٥٢/٢)، الواضح (٩٦/٢).

(٣) العدد (٥٢٢/٢)، الواضح (٩٧-٩٦/٢).



فلو فسره المعلق بالدرهم المعتادة وكانت زائدة، قبل تفسيره عند الشافعية، ولو كان الغالب في البلد هي المغشوشة فقال البغوي والمتولي: ينزل اللفظ عليها، وقال الغزالي: لا ينزل، وجعل التفسير بالمغشوشة كالتفسير بالناقصة، قال الرافعي: ويشبه أن يكون ما قاله الغزالي هو الأصح. فإذا قبلنا التفسير بالناقصة والمغشوشة، فهل نراجعه ليعبر عن مقصوده أم نأخذ بالظاهر إلا أن يعبر فيه؟ احتمالان حكاهما الرافعي عن البسيط، ورجح في الروضة من زوائده الثاني؛ فقال: إنه الأفقه.

٣- ومنها: إذا لاعن زوجته وانتفى عن ولدها ثم استلحقه، فقال شخص للولد: لست ابن فلان، فهو كما قاله لغير المنفي، والصحيح فيه أنه قذف صريح، وبحث الرافعي فيه، وزاد النووي عليه فقال: الراجح فيه ما قاله الماوردي؛ فإنه قال: هو قذف عند الإطلاق، فتحده من غير أن نسأله: ما أراد؟ فإن ادعى احتمالاً ممكناً كقوله، لم يكن ابنه حين نفاه قبل قوله بيمينه، ولا حد عليه، قال: والفرق بين هذا وبين ما قبل الاستلحاق؛ حيث لا نجدُه هناك حتى نسأله؛ لأن اللفظ كناية، فلا يتعلق به حد إلا بالنية، وهنا ظاهر لفظة القذف، فحد بالظاهر، إلا أنه يذكر محتملاً.

٤- ومنها: ما هو مبني على فرع ذكره الماوردي في كتاب القضاء من الحاوي؛ فقال: إذا ورد حديث مخالف لما في كتاب الله تعالى، ولم يُعلم المتقدم، ففيه أوجه؛ أحدها: يؤخذ بالكتاب، والثاني: بالسنة، والثالث: يتوقف إلى ظهور المتقدم. قال: والصحيح عندي أن السنة إن كانت مخصصة عمل بها، وإن كانت رافعة بالكلية فلا؛ لامتناع نسخها للكتاب. إذا تقرر هذا فخير الواحد هل يجب عرضه على كتاب الله تعالى قبل العمل به؟ نقل في المحصول في باب الأخبار أنه لا يجب عند الشافعي، ويجب عند عيسى بن أبان<sup>(١)</sup>.

ومنها: هل للمجتهد التقليد عند ضيق الوقت، ليعمل به أم لا؟ فيه وجهان عند الشافعية؛ الأول منهما - وهو الجواز - قول ابن سريج، قال: ولا يجوز له أن يفتي. قال الرافعي: وقياسه أن لا يجوز القضاء وأولى. ومنهم من طرد قول ابن سريج في القضاء. قال الرافعي: ومن قال به فقياسه طرده في الفتوى.

ومنها: لا يجوز للقادر على الاجتهاد في القبلة أن يقلد غيره. فإن ضاق عليه الوقت، وظن أن وقت الصلاة ينتهي قبل اجتهاده، فهل يقلد ويصلي في الوقت، أو يتمادى في نظره إلى تمام الاجتهاد؟ فيه وجهان عند الشافعية.

(١) ينظر: التمهيد في تخريج الفروع على الأصول (ص: ٣٦٥-٣٦٧).

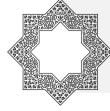


ومنها: لو استيقظ قبيل الوقت، وكان بحيث لو اشتغل بالوضوء لخرج الوقت، فهل يباح له التيمم، أو يتوضأ ويصلي خارج الوقت؟ فيه وجهان عند الشافعية<sup>(١)</sup>.

#### الترجيح:

أرى بعد عرض الأقوال وأدلة كل قول: أن القول الأول هو الراجح من الأقوال؛ وهو العمل بالعام قبل البحث عن المخصص، وذلك لأن اللفظ العام معلوم حكمه قطعاً، وهو ظاهر في تناول جميع أفرادها، أما المخصص فوجوده محتمل، فلا يترك المعلوم للمحتمل، كما يحيل العقل تقديم المرجوح على الراجح، ولأن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ثبت عنهم اعتقادهم العموم قبل البحث عن المخصص في الأحكام المنزلة، ولم يمنعهم من ذلك احتمال نسخه، بل عملوا بمقتضاه على الفور.

(١) ينظر: الإبهاج في شرح المنهاج (٤/ ١٣٧٩-١٣٨٠).



## المبحث الرابع استثناء الأكثر

### صورة المسألة:

اشترط الأصوليون في الاستثناء ألا يكون المستثنى مستغرقاً للمستثنى منه، كقولك: له عندي عشرة إلا عشرة؛ لأنه يؤدي إلى اللغو في الكلام، فإذا استثنى الأكثر بأن قال: له عليّ عشرة إلا ستة، فهل يجوز ذلك عندهم؟ هذه هي المسألة التي نحن بصددنا.

### الخلاف في المسألة:

اتفق الأصوليون على امتناع الاستثناء المستغرق كقوله: له علي عشرة إلا عشرة<sup>(١)</sup>. واتفقوا أيضاً على جواز الاستثناء إذا كان المستثنى أقل مما بقي من المستثنى منه، أي: يكون قليلاً من كثير<sup>(٢)</sup>.

واختلفوا في استثناء النصف والأكثر على مذهبين:

**القول الأول:** يصح استثناء الأكثر، وإليه ذهب أبو إسحاق الشيرازي والغزالي من الشافعية<sup>(٣)</sup>، وابن الحاجب<sup>(٤)</sup>، وجمهور الأصوليين من الفقهاء والمتكلمين<sup>(٥)</sup>، وهو اختيار القاضي البيضاوي<sup>(٦)</sup>.

**القول الثاني:** لا يصح استثناء الأكثر، وهو مذهب الحنابلة<sup>(٧)</sup>، والقاضي أبو بكر<sup>(٨)</sup>، ابن درستويه<sup>(٩)</sup>. والفراء<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر: المحصول للرازي (٣/ ٣٧)، روضة الناظر وجنة المناظر (٢/ ٩٠).

(٢) انظر: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (١/ ٣٦٧).

(٣) انظر: التبصرة في أصول الفقه (ص: ١٦٨)، المستصفى للغزالي - الرسالة (٢/ ١٨٣).

(٤) انظر: مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل (ص: ٨٠٦ - ٨٠٨).

(٥) انظر: المحصول للرازي (٣/ ٣٧) ..

(٦) منهاج الوصول إلى علم الأصول (ص: ٢٦).

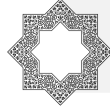
(٧) انظر: شرح مختصر الروضة (٢/ ٥٩٨)، مختصر التحرير شرح الكوكب المنير (٣/ ٣٠٧).

(٨) انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢/ ٢٩٧).

(٩) انظر: اللمع في أصول الفقه للشيرازي (ص: ٤٠).

(١٠) انظر: التمهيد في تخريج الفروع على الأصول (ص: ٣٩٥)، كشف الأسرار شرح أصول البزدوي





أيضاً: أن الله تعالى استثنى الغاوين من المخلصين في هذه الآية، واستثنى المخلصين من الغاوين في قوله حكاية عن إبليس: ﴿لَأَغْوِيَنَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ إلا عبادك منهم المخلصين، فلو كان المستثنى أقل من المستثنى منه، لزم أن يكون كل واحد من الغاوين والمخلصين أقل من الآخر<sup>(١)</sup>.

#### الجواب عن الآيتين من وجهين:

**الأول:** أن الاستثناء في قوله: ﴿إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين﴾ [الحجر: ٤٢] منقطع بمعنى لكن، أي: لكن من اتبعك من الغاوين هم معك في جهنم، أو هم من حزبك، وليس المراد أن لك عليهم سلطاناً، بدليل قول إبليس في الآخرة: ﴿وما كان لي عليكم من سلطان إلا أن دعوتكم فاستجبتم لي﴾ [إبراهيم: ٢٢]<sup>(٢)</sup>.

**الثاني:** أنه سبحانه وتعالى استثنى في إحدى الآيتين المخلصين من بني آدم، وهم الأقل، وفي الثانية استثنى الغاوين من جميع العباد، وهم الأقل أيضاً؛ لأن الملائكة من عباد الله، بدليل قوله تعالى: ﴿بل عباد مكرمون﴾ [الأنبياء: ٢٦]؛ فهم غير غاوين، ونسبة جميع بني آدم إلى الملائكة يسيرة فضلاً عن الغاوين منهم<sup>(٣)</sup>.

#### الرد عليه من وجهين:

**الأول:** أن الأصل في الاستثناء الاتصال، وقوله: ﴿وما كان لي عليكم من سلطان﴾ [إبراهيم: ٢٢]، أي: بالجبر والقهر القدري، بل ذلك لله سبحانه وتعالى، وذلك لا ينفي سلطانه بالإغواء والوسوسة، وهو المراد بالسلطان المشبث له بقوله عزَّجَلَّ: ﴿إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين﴾ أي: فلك عليهم سلطان الإغواء والوسوسة؛ بدليل قوله عزَّجَلَّ: ﴿وأجلب عليهم بخيلك ورجلك وشاركهم في الأموال والأولاد وعدهم﴾ [الإسراء: ٦٤]<sup>(٤)</sup>.

**الثاني:** لأن المحاوررة إنما وقعت في ذرية آدم التي أخرج إبليس بسببه، بدليل قوله:

(١) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه (٤/ ٣٨٨).

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة (٢/ ٦٠١).

(٣) انظر: شرح مختصر الروضة (٢/ ٦٠١).

(٤) انظر: شرح مختصر الروضة (٢/ ٦٠٢).



﴿أنظرنى إلى يوم يبعثون﴾ [الأعراف: ١٤]، يعنى بنى آدم، ﴿قال إنك من المنظرين﴾ [الأعراف: ١٥]، ﴿قال فبعزتك لأغوينهم أجمعين﴾ [ص: ٨٢]. وإذا كان الكلام فى ذرية آدم، لم يصح ضم الملائكة إليهم حتى يكون الغاؤون بالنسبة إليهم وإلى بقية بنى آدم قليلاً<sup>(١)</sup>.

٣- عن أبى ذر، عن النبى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فيما روى عن الله تبارك وتعالى أنه قال: «يا عبادى كلكم ضال إلا من هديته، فاستهدوني أهدكم، يا عبادى كلكم جائع، إلا من أطعمته، فاستطعموني أطعمكم، يا عبادى كلكم عار، إلا من كسوته، فاستكسونى أكسكم»<sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة: أنه سبحانه قد أطعم وكسا الأكثر من عباده بلا شك<sup>(٣)</sup>.

#### ٤- قول الشاعر:

أدوا التى نَقَصَتْ تسعين مِنْ مائةٍ \*\* ثم ابْعَثُوا حكماً بالحقِّ قَوَّامًا<sup>(٤)</sup>

وجه الدلالة: معنى قول الشاعر: مائة إلا تسعين، وهو استثناء الأكثر، لأنه إذا جاز استثناء الأقل، جاز استثناء الأكثر<sup>(٥)</sup>.

#### الجواب عنه:

قال المازري: «لا يتحقق أنه منسوب إلى من يحتج بقوله وهو أيضا قد ينخرط فى سلك الأشعار اللغزية التى يتكلف أفاضلها لإخفاء معانيه»<sup>(٦)</sup>.

٥- أن الاستثناء يرفع بعض ما دلَّ عليه اللفظ؛ فجاز فى الأكثر، كالتخصيص<sup>(٧)</sup>.

#### أدلة القول الثانى:

١- أن أئمة اللغة نصوا على امتناع ذلك، قال الزجاج: لم يأت الاستثناء إلا فى القليل

(١) انظر: شرح مختصر الروضة (٢/ ٦٠٢).

(٢) أخرجه مسلم (٤/ ١٩٩٤)، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، برقم (٢٥٧٧).

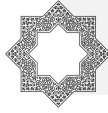
(٣) انظر: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (١/ ٣٦٨).

(٤) انظر: روضة الناظر وجنة المناظر (٢/ ٩١).

(٥) انظر: شرح مختصر الروضة (٢/ ٦٠٠).

(٦) انظر: إيضاح المحصول من برهان الأصول (ص: ٢٩٦).

(٧) انظر: شرح مختصر الروضة (٢/ ٦٠٠).



من الكثير. وقال ابن جني: لو قال قائل: مائة إلا تسعة وتسعين؛ لم يكن متكلماً بالعربية، وكان كلامه عيياً ولكنة. وقال القتيبي: صمت الشهر كله إلا يوماً واحداً، ولا يقال صمته إلا تسعة وعشرين يوماً، ويقال: لقيت القوم جميعاً إلا واحداً، أو اثنين، ولا يقال: لقيتهم إلا أكثرهم، وإذا لم يكن هذا من كلام العرب، ولا دعت إليه الحاجة، ولا سوغه قياس، كان مردوداً<sup>(١)</sup>.

٢- لأن الشيء إذا نقص يسيراً لم يزل عنه اسم ذلك الشيء، فلو استثنى أكثر لزال الاسم<sup>(٢)</sup>.

٣- أنه لا يجري في اللغة، لأن تأسيس الاستثناء على تدارك قليل من كثير أغفلته أو نسيته لقلته، ثم تداركته بالاستثناء، ولأن الشيء قد ينقص نقصاناً يسيراً، فلا يزول عنه اسم الشيء، وأما مع الكثرة فيزول<sup>(٣)</sup>.

٤- أن مقتضى الدليل منع الاستثناء مطلقاً؛ لكونه إنكاراً بعد إقرار، فخالفاً مقتضى الدليل في الاستثناء الأقل، لمعنى لا يوجد في المساوي ولا في الأكثر، وهو كون القليل معرض النسيان لقلة التفات القلب إليه، فلو لم يصح استثناءه لتطرق الضرر إلى المقر، بخلاف المساوي والأكثر فلا يعرض فيهما النسيان غالباً، فيجوز استثناء القليل؛ لأن الحاجة تدعو إلى اليسير دون الكثير<sup>(٤)</sup>.

#### الجواب عنه:

لا نسلم أنه إنكار بعد إقرار، وإنما يكون كذلك لو كان الكلام تاماً قبل حصول الاستثناء وليس كذلك، فإن المجموع المركب من المستثنى والمستثنى منه جملة واحدة، بل الأصل قبوله، لإمكان صدق المتكلم به، ودفعاً للضرر عنه؛ إذ المقر ربما أقر بما قد وفى بعضه غير أنه نسيه وتذكره عند الإقرار، فلو لم يصح الاستثناء للحقه الضرر<sup>(٥)</sup>.

٥- أن المقتضى لفساد الاستثناء قائم، وما لأجله ترك العمل به في الأقل غير موجود في المساوي والأكثر، فوجب أن يفسد الاستثناء في المساوي والأكثر، فشرع استثناء

(١) انظر: شرح مختصر الروضة (٢/ ٦٠١).

(٢) انظر: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (١/ ٣٦٧).

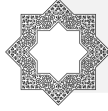
(٣) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه (٤/ ٣٨٧).

(٤) انظر: رفع النقاب عن تنقيح الشهاب (٤/ ١١٨).

(٥) انظر: رفع النقاب عن تنقيح الشهاب (٤/ ١١٩).







## المبحث الخامس الاستثناء من الإثبات ومن النفي

### صورة المسألة:

الاستثناء هو: أن يُخرج من الكلام ما لولاه لدخل، ف «إلا» للإخراج، والمستثنى مُخْرَجٌ<sup>(١)</sup>، والاستثناء يكون من أشياء مثبتة أو أشياء منفية، فمثال الأول قوله عَزَّجَلَّ: ﴿فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاماً﴾<sup>(٢)</sup>، ومثال الثاني قوله عَزَّجَلَّ: ﴿إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين﴾<sup>(٣)</sup>، ففي هاتين الصورتين هل يفيد الاستثناء الإثبات والنفي أو لا يفيدهما؟ وهل ما خرج من الشيء يدخل في نقيضه؛ فإذا خرج من النفي يدخل في الإثبات، وإذا خرج من الإثبات يدخل في النفي؟

### الخلاف في المسألة:

اتفق الأصوليون على أن استثناء القليل من الكثير جائز<sup>(٤)</sup>، وحكى بعضهم - كالرازي في المعالم<sup>(٥)</sup> - الإجماع على أن الاستثناء من الإثبات نفي، وأثبت فيه الخلاف غير واحد<sup>(٦)</sup>، وكذلك اختلفوا في الاستثناء من النفي هل هو إثبات؟ قال القرافي: «وسألت عظماء الحنفية وكبار مشايخهم عن ذلك، فقالوا بأجمعهم: البابان عندنا سواء، والاستثناء من الإثبات نفي كالاستثناء من النفي إثبات، والاستثناء في الحاليين غير محكوم عليه بشيء»<sup>(٧)</sup>. فمدار الأقوال في المسألتين على قولين:

**القول الأول:** الاستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي، وهو قول الجمهور من المالكية<sup>(٨)</sup> والشافعية<sup>(٩)</sup>.....

(١) ينظر: نفائس الأصول في شرح المحصول (٥/ ٢٠١٠).

(٢) [العنكبوت: ١٤].

(٣) [الحجر: ٤٢].

(٤) ينظر: نهاية الوصول (٤/ ١٥٢٨)، البحر المحيط في أصول الفقه (٤/ ٢٨٦).

(٥) ينظر: شرح المعالم في أصول الفقه (١/ ٤٧٦)، نفائس الأصول في شرح المحصول (٥/ ٢٠١٠)، تشنيف المسامع بجمع الجوامع (٢/ ٧٤٩).

(٦) ينظر: نهاية الوصول في دراية الأصول (٤/ ١٥٤٠)..

(٧) العقد المنظوم في الخصوص والعموم (٢/ ٢٢٤-٢٢٥).

(٨) ينظر: تقريب الوصول إلي علم الأصول (ص: ١٦٠)، نفائس الأصول في شرح المحصول (٥/ ٢٠٠٧).

(٩) ينظر: المحصول للرازي (٣/ ٥٦)، الإبهاج في شرح المنهاج (٤/ ١٤٠٤).





يكن من النفي إثباتاً، (لم يتم) التوحيد بقوله: (لا إله إلا الله)؛ لأنه حينئذ لا يكون مثبتاً للإلهية لله تعالى، بل بنفي الإلهية عن غيره فقط، لكن التوحيد يتم به إجماعاً. والجواب عنه ما قال في التنقيح: إن معظم الكفار كانوا مشركين، وفي عقولهم وجود الإله ثابت بقوله تعالى: ﴿وَلَيْتِنِ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾، فسيق الكلام لنفي الغير، ثم يلزم منه وجوده تعالى ضرورة، فيتم التوحيد»<sup>(١)</sup>.

أدلة كل فريق مع الردود:

أدلة القول الأول:

١- الكتاب: استدلو بقوله تعالى: ﴿فذوقوا فلن نزيدكم إلا عذاباً﴾<sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة:

أن قيد تأييد نفي الزيادة الذي يفيد حرف «لن» في جانب المستثنى منه يسري إلى إثبات زيادة العذاب في جانب المستثنى، فيكون معنى جملة الاستثناء: سنزيدكم عذاباً أبداً<sup>(٣)</sup>.

٢- الإجماع: استدلو بأن أهل اللغة أجمعوا على أن الاستثناء من الإثبات نفي ومن النفي إثبات<sup>(٤)</sup>.

وأجيب: بأن إطلاق ذلك نوع من المجاز، فإنهم كما قالوا هذا فقد قالوا: إنه استخراج، وإنه عبارة عما وراء المستثنى، ولا بد من الجمع بين الكلمتين، ولا طريق للجمع سوى اعتبار حقيقته في أصل الوضع وأنه عبارة عما وراء المستثنى، وهو نفي من الإثبات وإثبات من النفي باعتبار إشارته، على معنى أن حكم الإثبات يتوقف به كما يتوقف بالغاية، فإذا لم يبق بعده ظهر النفي؛ لانعدام علة الإثبات، فسُمي نفيًا مجازاً<sup>(٥)</sup>.

٣- العرف: أن ما ذكرناه هو المتبادر عرفاً، فوجب أن يكون لغة كذلك؛ لأن الأصل عدم النقل والتغيير، فلا يفهم أهل العرف من قولنا: ما قام القوم إلا زيداً، إلا أن زيداً

(١) شرح بالاخانه (١/٥٢).

(٢) [النبا: ٣٠].

(٣) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه (٤/٤٠٥)، التحرير والتنوير (٣٠/٤٢).

(٤) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (٣/١٢٦).

(٥) ينظر: الكافي شرح البزدوي (٣/١٤٥٨).





الاستثناء إنما يزيل الحكم بالعدم، فيبقى المستثنى مسكوتاً عنه غير محكوم عليه نفي ولا إثبات، ويحتمل أن يكون عائداً إلى الثاني، وحينئذ يلزم تحقق الثبوت؛ لأن ارتفاع العدم يحصل الوجود لا محالة، لكن عود الاستثناء إلى الأول أولى؛ إذ الألفاظ وضعت دالة على الأحكام الذهنية، لا على الأعيان الخارجية، فنبت أن عود الاستثناء إلى الأول أولى<sup>(١)</sup>.

٣- اللغة: أن الكلام إذا اتصل به الاستثناء منعه من اقتضاء العموم والاستغراق حتى يصير كأنه لم يتكلم إلا بالقدر الباقي بعد الاستثناء؛ لأن الاستثناء في اللغة استخراج، ولم يستخرج به بعض حكم الجملة، بل استخرج به بعض نص الجملة على سبيل البيان، وإنما يكون بياناً إذا جعل غير ثابت، كما في التخصيص للحكم متى كان تخصيصاً وبياناً لم يكن من الأصل ثابتاً، وعلم أن المراد به بعضه، فكذا إذا جاء الاستثناء وهو بيان، علم أن المراد به ما بقي، إلا أن الاستثناء تعرض للنص، فتبين أن بعضه غير ثابت، والتخصيص تعرض للحكم بنص آخر بخلافه<sup>(٢)</sup>.

- أن العرب وضعت للتعبير عن تسعمائة عبارتين؛ إحداهما موجزة، والأخرى مطوّلة، وهي قوله: ألف إلا مائة؛ قال الله تعالى: ﴿فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاماً﴾<sup>(٣)</sup>، وتقديره عندهم: إن له عليّ تسعمائة<sup>(٤)</sup>.

### ثمرة الخلاف:

يتفرع على هذا الخلاف مسائل:

- منها: أن الأصل في الأموال الربوية عند الشافعي رَحْمَةُ اللَّهِ تحريم بيع بعضها ببعض، والجواز يثبت مستثنى عن قاعدة التحريم، مقيداً بشرط المساواة والحلول والتقابض عند اتحاد الجنس، وبشرط الحلول والتقابض عند اختلاف الجنس؛ فإنه نُهي عن بيع الأشياء بعضها ببعض عاماً ثم استثني حالة المساواة، فالنهي الأول يتناول القليل والكثير بعمومه، والاستثناء يتناول ما يدخل تحت الكيل وهو ما يتحقق فيه المساواة، فلا يجوز عنده بيع حفنة بحفنتين ولا بطيخة ببطيختين ونظائرها، وقال أبو حنيفة

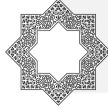
(١) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه (٤/ ٤٠٥).

(٢) ينظر: تقويم الأدلة في أصول الفقه (ص: ١٥١)، تخريج الفروع على الأصول (ص: ١٥٣).

(٣) [العنكبوت: ١٤].

(٤) ينظر: تخريج الفروع على الأصول (ص: ١٥٣-١٥٤).





فلم يفعل بالكلية، ففي حنثه وجهان حكاهما الرافعي في كتاب الإيلاء من غير ترجيح؛ أحدهما: نعم؛ لاقتضاء اللفظ ذلك، وهو كون الاستثناء من النفي إثباتاً. والثاني: لا؛ لأن المقصود منع الزيادة، وقياس مذهب الشافعي هو الأول، لكن صحح النووي من زوائده الثاني.

- ومنها: لو قال: والله ما لي إلا مائة درهم، وهو لا يملك إلا خمسين درهماً، فإن نوى أنه لا يملك زيادة على مائة لم يحنث، وإن أطلق ففيه وجهان ذكرهما الروياني في كتاب الأيمان من البحر.

- ومنها: إذا قال: ما إحدى نسائي طالق إلا زينب، فيتجه الوقوع على المذكورة، ويحتمل خلافه؛ لبعد هذا اللفظ عن الإنشاء، ويأتي هذا النظر أيضاً فيما إذا وقع الاستثناء مفرغاً، كقوله: ما أنت إلا طالق، وكذا غير الطلاق من البيع والإجارة ونحوهما؛ كقوله في غير المفرغ: ما باع أحد منك عبده الذي عرضه الآن على البيع بمائة إلا أنا، وفي المفرغ: ما باع المذكور إلا أنا.

- ومنها إذا قلنا بالأصح؛ وهو أن التحالف يكفي فيه يمين واحدة يجمع بين النفي والإثبات، فأتى بهذه الصيغة فقال: والله ما بعته إلا بكذا، فهل يكفي ذلك عنهما؟ فيه وجهان نقلهما الماوردي، واقتضى كلامه تصحيح عدم الاكتفاء، لكن مقتضى القاعدة أنه يكفي<sup>(١)</sup>.

#### الترجيح مع بيان أدلة الترجيح:

بعد ذكر أدلة كلا الفريقين أرى أن الراجح هو القول الأول، وهو قول الجمهور؛ وهو أن الاستثناء من الإثبات نفي ومن النفي إثبات؛ فالمسألة الأصوليون فيها عالية على النحويين، فهي مسألة نحوية في الأصل، والإجماع على أن هذا مستعمل في اللغة.

كما أنه إذا لم يكن إثبات أو نفي للمستثنى فإن تركيب الاستثناء يصير عديم الفائدة، وهذا ليس في لغة العرب؛ قال السيوطي: «وقولنا: بشرط الفائدة؛ لبيان أن النكرة لا يُستثنى منها في الموجب ما لم تُقد، فلا يقال: جاء قوم إلا رجلاً، ولا قام رجال إلا زيداً؛ لعدم الفائدة فإن أفاد جاز، نحو: ﴿قلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين﴾<sup>(٢)</sup>، و: قام رجال كانوا في دارك إلا رجلاً<sup>(٣)</sup>. كما أن أغلب أدلة الحنفية مجاب عنها.

(١) التمهيد في تخريج الفروع على الأصول (ص: ٣٩٣-٣٩٤).

(٢) [العنكبوت: ١٤].

(٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٢/ ٢٤٩-٢٥٠).





## المبحث السادس الاستثناء المتعقب للجمل

### صورة المسألة:

إذا جاء استثناء بعد جملتين فأكثر عطف بعضها على بعض، هل يرجع الاستثناء للأخير فقط، أم يعود على الجميع؟

مثاله: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا. يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا. إِلَّا مَنْ تَابَ﴾<sup>(١)</sup>، فهل قوله: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ﴾ يرجع إلى كل الجمل المتقدمة فيرفع حكمها التوبة، أم إلى بعضها، أو لا يصح حملها إلا على ما يليه؟<sup>(٢)</sup> ومثل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ. إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾<sup>(٣)</sup>؛ فإن هذا استثناء وقع بعد ثلاث جمل: الأولى أمرٌ بجلدهم، والثانية ناهية عن قبول شهادتهم، والثالثة مخبرة بفسقهم، فهل يعود الاستثناء على الجميع أو يختص بالأخيرة؟<sup>(٤)</sup>

### الخلاف في المسألة:

حكى بعض الأصوليين -كابن السبكي والزرکشي- الإجماع على أن الاستثناء المتعقب للمفردات المتعاطفة يعود إلى الجميع، ومثله بقولك: أكرم زيداً وعمراً وبكراً إلا من فسق منهم<sup>(٥)</sup>، واختلفوا في الاستثناء المتعقب للجمل المعطوفة على خمسة أقوال:

**القول الأول:** أن الاستثناء يعود إلى الجميع، وهو قول الجمهور، ومذهب مالك والشافعي وأحمد وأصحابهم<sup>(٦)</sup>، وهو اختيار القاضي البيضاوي<sup>(٧)</sup>.

(١) [الفرقان ٦٨ - ٧٠].

(٢) ينظر: التتريب والإرشاد (الصغير) (٣/١٤٦)، الواضح في أصول الفقه (٣/٤٩٠).

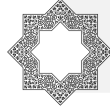
(٣) [النور: ٤-٥].

(٤) ينظر: الإبهاج في شرح المنهاج (٤/١٤١٣).

(٥) ينظر: رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب (٣/٢٧٣)، البحر المحيط في أصول الفقه (٤/٤٢٥).

(٦) ينظر: شرح تنقيح الفصول (ص: ٢٤٩)، المحصول للرازي (٣/٦٣)، الواضح في أصول الفقه (٣/٤٩١).

(٧) منهاج الوصول إلى علم الأصول (ص: ٢٦).



**القول الثاني:** يعود إلى الأخيرة خاصة، وهو مذهب أبي حنيفة<sup>(١)</sup>، وحُكي عن الظاهرية<sup>(٢)</sup>، واختاره الرازي في المعالم<sup>(٣)</sup>، وابن تيمية<sup>(٤)</sup>.

**القول الثالث:** إن لم يضم في المذكور الثاني شيئاً مما في الأول يرجع الاستثناء إلى ما يليه، وإن أضم في الثاني شيئاً مما في الأول -إما الاسم أو الحكم- فينصرف إلى الجميع، وهو قول القاضي عبد الجبار وأبي الحسين البصري من المعتزلة<sup>(٥)</sup>، والأسمندي من الحنفية<sup>(٦)</sup>.

**القول الرابع:** الاشتراك بين العود إلى جميع الجُمَل والعود إلى الجملة الأخيرة، وعدم القطع إلا بدليل منفصل أو عادة أو أمارة، وهو قول المرتضى من الشيعة<sup>(٧)</sup>.

**القول الخامس:** التوقف، وهو مذهب القاضي الباقلاني<sup>(٨)</sup>، والغزالي<sup>(٩)</sup>.

#### موقف بالاخانه من المسألة:

ذهب إلى القول الثاني بأن الاستثناء بعد الجمل المعطوفة يرجع إلى الأخيرة منها؛ وهو قول الحنفية؛ وقد أشار إلى ذلك في معرض الردِّ على دليل البيضاوي القائل: «(لنا) على أنه يرجع إلى الجميع مطلقاً: (الأصل اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في المتعلقات؛ كالحال والشرط وغيرهما) كالظرف، نحو: أكرم الزهاد وأعط العلماء العابدين، أو: إن كانوا عابدين، أو: يوم الجمعة؛ فإنها تعود إلى الجميع، فكذا الاستثناء، والجامع أن كلاً منهما مخصص غير مستقل»، فقال: «لا نُسلم أن الأصل اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في شيء من المتعلقات بدون القرينة، بل مذهبنا أن القرآن في النظم لا يوجب القرآن في الحكم؛ فإنَّ عطف الجمل لا يفيد شركة في الحكم، نحو: جاء زيد وذهب عمرو، ولا في الإعراب؛ لجواز ألا يكون للأولى إعراب، مع أن وضع العطف

(١) ينظر: بذل النظر في الأصول (ص: ٢١٧)، شرح التلويح على التوضيح (٢/ ٥٩).

(٢) ينظر: المعتمد (١/ ٢٤٥).

(٣) المعالم في علم أصول الفقه (ص: ٩٣).

(٤) المسودة في أصول الفقه (ص: ١٥٦).

(٥) ينظر: المعتمد (١/ ٢٤٦)، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢/ ٣٠٠).

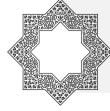
(٦) ينظر: بذل النظر في الأصول (ص: ٢١٨).

(٧) الذريعة إلى أصول الشيعة (١/ ٤٨٨-٤٨٩).

(٨) التقريب والإرشاد (الصغير) (٣/ ١٤٧).

(٩) المستصفي في علم الأصول (٢/ ١٨٧).





مشروطاً بالمستحسن وهو غير مسلم، ودليله أنه لو وقع الاستثناء كذلك، فإنه يصح لغة ويثبت حكمه، ولولا أنه من وضع اللغة لما كان كذلك<sup>(١)</sup>.

٤- الجمل المعطوف بعضها على بعض بمنزلة الجملة الواحدة، ولهذا فإنه لا فرق في اللغة بين قوله: اضرب الجماعة التي منها قتلة وسراق وزناة إلا من تاب، وبين قوله: اضرب من قتل وسرق وزنى إلا من تاب، فوجب اشتراكهما في عود الاستثناء إلى الجميع.

واعترض عليه بأنه إن قيل: إنه لا فارق بين الجملة والجمليتين في أمر ما لزم أن يكون المتكرر واحداً والواحد متكرراً، وهو محال<sup>(٢)</sup>.

### أدلة القول الثاني:

١- الاستثناء لما لم يستقل بنفسه وجب تعليقه بغيره ليستقل، ولو استقل بنفسه لم يجب تعليقه بغيره، ولا شبهة في وجوب تعليقه بما يليه، وبهذا القدر يستقل ويفيد، فتعليقه بما زاد على ذلك يجري مجرى تعليق الكلام المستقل بغيره لا من ضرورة.

واعترض عليه بأن هذا الكلام يمنع من رجوع الاستثناء إلى الكلام المتقدم لكي يستقل بنفسه، ولا يمنع من رجوعه إليه لسبب آخر، وليس يمتنع أن يكون للحكم الواحد أسباب، فلا يمتنع أن يكون لرجوع الاستثناء إلى ما تقدم سبب آخر غير ما ذكر، وينتقض ما ذكره بالشرط والاستثناء بمشيئة الله؛ لأن ذلك غير مستقل بنفسه، ويدخل في الإفادة إذا علق بما يليه، ومع ذلك فقد تعلق بجميع ما تقدم<sup>(٣)</sup>.

٢- الاستثناء ليس في مضمونه ولا في لفظه ما يقتضي رجوعه إلى ما تقدمه، فوجب أن يكون حكمه مقصوراً على ما يليه إذ قد صح حكمه فيه، ومن ادعى رجوعه إلى ما تقدم كان مدعياً لتخصيص عموم بلا دلالة<sup>(٤)</sup>.

واعترض عليه بأن القائل بأن الاستثناء يرجع إلى ما تقدم فيخصه، والقائل بأنه لا يرجع إليه ولا يخصه مدعيان، إذ كل واحد منهما يدعي للاستثناء دعوى لا يوافقها

(١) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢/ ٣٠٢).

(٢) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢/ ٣٠١).

(٣) المعتمد (١/ ٢٥٠).

(٤) الفصول في الأصول (١/ ٢٦٩).



عليها خصمه، فكان على كل واحد منهما إقامة الدلالة<sup>(١)</sup>.

٣- العموم قد ثبت في جملة من الجمل المتقدمة، وعود الاستثناء إلى الجميع مشكوك فيه؛ فلا يجوز أن يزيل العموم بالشك.

واعترض عليه بأن لا نسلم ذلك؛ لأن العموم إنما ثبت بوقوع السكوت عن الكلام من غير استثناء، وإذا اتصل به الاستثناء؛ لم يثبت العموم، وعلى هذا يلزم عليه العموم؛ لأنه قد يخص بأمر مقطوع عليه كالتص، وقد يخص بأمر غير مقطوع عليه كالقياس، وإن كان العموم قد ثبت في جميع المسميات<sup>(٢)</sup>.

٤- الاستثناء إذا تعقب الاستثناء بغير الواو رجع إلى ما يليه، ولا يرجع إليهما، كذلك هاهنا. مثل أن يقول: (له علي عشرة إلا أربعة إلا درهمين) فالاستثناء الثاني يرجع إلى الاستثناء الأول، ولا يرجع إليه وإلى العدد الذي قبله، فيلزمه ثمانية دراهم.

واعترض عليه بأنه إنما رجع إلى ما يليه؛ لأنه لا يصح رجوعه إليهما، فإن أحدهما نفي والآخر إثبات؛ فإذا رجع إليهما تناقض<sup>(٣)</sup>.

٥- الصحابة لم تخص الكلام المتقدم بما بعده لأنها قالت في قول الله تعالى ﴿وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن﴾ إن ذلك راجع إلى الربيبة دون أمهات النساء وقالت في أمهات النساء أبهموا ما أبهم الله فلم تشترط تحريم أمهات النساء بالدخول بالنساء.

واعترض بأن ذلك ليس باستثناء، فلم يجب في الاستثناء ما يجب فيه؛ لأنهم لم يجمعوا بينهما بعلّة، وعلى أن قوله ﴿اللاتي في حجوركم من نسائكم﴾ نعت للربائب دون أمهات النساء لأن أمهات نسائنا لسن في حجورنا ولا هن من نسائنا وقوله ﴿اللاتي دخلتم بهن﴾ وإن رجع إلى النساء فهو من تمام نعت الربائب، فصح أن الكلام صريح في تقييد الربائب لا ما تقدم، فكان أمهات النساء على الإبهام الذي أبهمه الله عزَّجَلَّ<sup>(٤)</sup>.

#### أدلة القول الثالث:

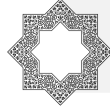
١- أن القائل إذا قال لغيره: سلم على بني تميم واستأجرهم، علمنا أن غرضه من

(١) المعتمد (١/ ٢٥١).

(٢) العدة في أصول الفقه (٢/ ٦٨١)، التبصرة في أصول الفقه (ص: ١٧٥).

(٣) العدة في أصول الفقه (٢/ ٦٨٢).

(٤) المعتمد (١/ ٢٥١ - ٢٥٢).



الكلام الأول لم يتم، وأنه لم يضرب عنه؛ لأنه قد أعلمه في الكلام الثاني، ألا ترى أنه قد أضاف إلى الاسم حكماً آخر. وكذلك إذا قال: سلم على بني تميم وربيعه؛ لأنه قد عدى ذلك الحكم إلى اسم آخر، فيصير الكلامان مع حرف العطف كالجمله الواحدة، فرجع الاستثناء إليهما كرجوعه إلى الجملة الواحدة، ويفارق ذلك إذا تميز كل واحد من الكلامين من الآخر<sup>(١)</sup>.

#### أدلة القول الرابع:

١- المتكلم لما عدل عن قصة وعن كلام مستقل بنفسه إلى قصة أخرى وإلى كلام مستقل بنفسه؛ علم أنه قد استوفى غرضه من الأول؛ لأنه لا شيء أدل على استيفاء الغرض بالكلام من العدول عنه إلى قصة أخرى ونوع آخر، وفي رجوع الاستثناء إليه نقض للقول بأن المتكلم قد استوفى غرضه منه<sup>(٢)</sup>.

واعترض عليه بجواز أن يكون الاستفهام لعدم المعرفة بالمدلول الحقيقي والمجازي أصلاً كما تقوله الواقفية، أو لأنه حقيقة في البعض، مجاز في البعض، والاستفهام للحصول على اليقين ودفع البعيد<sup>(٣)</sup>.

٢- يصح إطلاق الاستثناء وإرادة عوده إلى ما يليه، وإلى الجمل كلها وإلى بعض الجمل المتقدمة دون البعض، بإجماع أهل اللغة، والأصل في الإطلاق الحقيقة، والمعاني مختلفة فكان مشتركاً.

واعترض عليه بأنه متى يكون الأصل في الإطلاق الحقيقة، إذا أفضى إلى الاشتراك المخل بمقصود أهل الوضع من وضعهم أو إذا لم يفض إلى ذلك؟ الأول ممنوع، والثاني مسلم. ثم وإن كان ذلك هو الأصل مطلقاً، غير أنه أمر ظني<sup>(٤)</sup>.

٣- الاستثناء فضلة لا تستقل بنفسها، فكان احتمال عوده إلى ما يليه وإلى جميع الجمل مساوياً، كالحال وظرف الزمان والمكان في قوله: ضربت زيداً وعمراً قائماً في الدار يوم الجمعة.

واعترض عليه بعدم تسليم صحة ما ذكره في الحال والظرف، بل هو عائد إلى

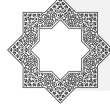
(١) المعتمد (١/ ٢٤٨)، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢/ ٣٠٠).

(٢) المعتمد (١/ ٢٤٦)، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢/ ٣٠٧).

(٣) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢/ ٣٠٧).

(٤) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢/ ٣٠٧).





الجملة الثانية لاستغراقه إياها، فيتعين الاختصار على الأولى؛ لأنه إذا عاد إليها مع إمكان اختصار عوده على ما يليه، فمع تعذره بطريق الأولى<sup>(١)</sup>.

٤- مسألة في الوصايا والحبس وهي أن القائل إذا قال: وقفت داري هذه على بني فلان ثم على بني فلان وعدد طوائف وميز بعضهم من بعض ذكراً. ثم قال عند ذكر الطائفة الأخيرة: إلا أن يفسق منهم فاسق فلا يستحق من المسمى شيئاً، فهذا يتضمن على رأي الشافعي اشتراط العدالة في جميع البطون قبله، وأبو حنيفة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ومتبعوه يزعمون أن الاستثناء المتصل بالجملة الأخيرة يتضمن اشتراط العدالة في المسمين آخرًا والمذكورون قبلهم يستحقون فسقوا أو اتقوا<sup>(٢)</sup>.

### الرأي الراجح:

القول الراجح هو الأول، فإن الأصل هو اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في جميع المتعلقات كالحال والشرط وكالصفة وكالجار والمجرور والظرف، فيجب أن يكون الاستثناء كذلك، والجامع أن كلا غير مستقل بنفسه<sup>(٣)</sup>، فالواو ظاهرة في العطف، وذلك يوجب نوعاً من الاتحاد بين المعطوف والمعطوف عليه<sup>(٤)</sup>.

(١) التمهيد في تخريج الفروع على الأصول (ص: ٤٠٠).

(٢) البرهان في أصول الفقه (١/ ١٤٠).

(٣) الإبهاج في شرح المنهاج (٢/ ١٥٥).

(٤) المستصفي (ص: ٢٦٠ - ٢٦١).





## المبحث السابع

### معارضة الخاص للعام هل تخصصه؟

#### صورة المسألة:

إذا وقع تعارض ظاهري بين دليلين أحدهما عامٌ مطلق والآخر خاصٌ مطلق، كأن تعارضت آيتان أو خبران وأحدهما عامٌ والآخر خاص، والخاص منافٍ للعام، فهل يجب تخصيص العام، سواء تقدم العام على الخاص أو تأخر أو جهل التاريخ؟ مثل قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوهُمَا﴾، وقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا قطع إلا في ربع دينار»<sup>(١)</sup>.

#### الخلافاً في المسألة:

اتفق الأصوليون على جواز تخصيص عمومات الألفاظ<sup>(٢)</sup>، وكذلك لا خلاف في أنه إذا ورد لفظ العموم والخصوص في خطاب واحد فإنهما يُستعملان جميعاً<sup>(٣)</sup>، واختلفوا فيما إذا تعارض العام مع الخاص: هل يُعمل بالخاص في خصوصه وبالعامة في عمومته، أم أن الخاص يُخصّص العام؟ على ثلاثة أقوال:

**القول الأول:** أنه يجب تخصيص العام، سواء تقدم على الخاص أو تأخر أو جهل التاريخ، وهو قول أصحاب الشافعي<sup>(٤)</sup>، وأحمد وأصحابه<sup>(٥)</sup>، وأبي الحسين البصري<sup>(٦)</sup>، واختاره الرازي<sup>(٧)</sup> وابن الحاجب<sup>(٨)</sup>، .....

(١) أخرجه بهذا اللفظ: عبد الرزاق (٢٣٥/١٠) رقم (١٨٩٦١)، وأحمد (٨٩/٤٠) رقم (٢٤٠٧٨)، ورواه البخاري (١٦٠/٨) رقم (٦٧٨٩) بلفظ: (تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً)، ورواه مسلم (١٣١٣/٣) (١٦٨٤) والنسائي (٢٥/٧) (٧٣٧٥) بلفظ: (لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعداً) عن عمرة عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مرفوعاً.

(٢) ينظر: روضة الناظر (ص: ٢٤٣)، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (ص: ٢٤٦).

(٣) الفصول في الأصول (١/ ٤٠٦).

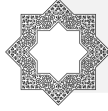
(٤) المحصول للرازي - جامعة الإمام (٣/ ١٦٤).

(٥) ينظر: العدة في أصول الفقه (٢/ ٦١٥)، المسودة في أصول الفقه (ص: ١٣٤).

(٦) المحصول للرازي - جامعة الإمام (٣/ ١٦٤).

(٧) البرهان في أصول الفقه (١/ ١٥٦).

(٨) الإبهاج في شرح المنهاج (٢/ ١٦٨).



وهو اختيار القاضي البيضاوي<sup>(١)</sup>.

**القول الثاني:** إن اقترنا في الزمان فيُخصَّص العام بالخاص، وإن تأخر أحدهما فيؤخذ بالمتأخر منهما، وإن جهل التاريخ فيثبت التعارض ويُعمل بالراجح، وهو قول الحنفية<sup>(٢)</sup>، والمعتزلة<sup>(٣)</sup>، ورواية عن أحمد<sup>(٤)</sup>.

**القول الثالث:** إذا جهل التاريخ؛ وجب التوقف فيهما، وهو قول أبي بكر ابن الباقلاني، وابن العارض<sup>(٥)</sup>.

### موقف بالاخانه من المسألة:

ذهب بالاخانه إلى الأخذ بالقول الثاني؛ وهو القول بنسخ العام للخاص، ففي معرض الردّ على دليل البيضاوي وهو قوله: «(لنا) على كون الخاص مخصصاً للعام - تأخر أو تقدّم، أو جهل التاريخ-: أنّ تخصيص العام بالخاص (إعمال الدليلين)، وهو (أولى) من إهمالهما أو إهمال أحدهما، فإن لم يعمل بشيء منهما يلزم [الأول]، وإن عمل للعام يلزم الثاني، فوجب القول بالتخصيص». يقول بالاخانه: «قلت: لا نُسلم أنه إذا تأخر العام يكون التخصيص إعمال الدليلين؛ لأن أحد الدليلين هو العام، وقد أبطلتم عمومهم، وأيضاً أبطلتم مقتضى التأخر، وهو دليل الرجحان، بل نقول: النسخ إعمال الدليلين في جميع الأفراد بالنسبة إلى الزمانين، وفي التخصيص إهمال العام في بعض أفرادهم، وإعمال الدليلين في جميع الأفراد أولى من إهمال أحدهما ولو في بعض أفرادهم»<sup>(٦)</sup>.

### الأدلة:

١- أنه ليس للخاص مع العام إلا أن يقارنه أو يتأخر عنه أو يتقدمه، وقد بان وجوب خروج ما تناوله الخاص من العام في الأحوال الثلاثة<sup>(٧)</sup>.

(١) منهاج الوصول (ص: ٥٤).

(٢) ينظر: العدة في أصول الفقه (٢/ ٦٢٠).

(٣) التبصرة في أصول الفقه (ص: ١٥٣)، قواطع الأدلة في الأصول (١/ ١٩٩).

(٤) ينظر: شرح التلويح على التوضيح (١/ ٧٥)، ميزان الأصول في نتائج العقول (١/ ٣٢٣-٣٢٤)، المسودة في أصول الفقه (ص: ١٣٤).

(٥) نفائس الأصول في شرح المحصول (٥/ ٢١٢٣).

(٦) شرح بالاخانه (٥٤/ب).

(٧) المعتمد (١/ ٢٥٩)، التبصرة في أصول الفقه (ص: ١٥٣).



٢- أن فقهاء الأمصار في هذه الأعصار يخصون أعم الخبرين بأخصهما مع فقد علمهم بالتاريخ<sup>(١)</sup>.

٣- أن كل واحد من العام والخاص دليل يجب العمل به، فلا يجوز إطرأهما إذا أمكن استعمالهما، والقول ببناء العام على الخاص استعمال لهما جميعاً، وهو استعمال الخاص فيما يتناوله بصريجه، واستعمال له فيما وراء ما تناوله الخاص، وعلى هذا بطل القول بالتعارض؛ لأن في القول بالتعارض إنما ترك العمل بهما أو ترك العمل بالخاص، فثبت أن القول ببناء العام على الخاص متعين<sup>(٢)</sup>.

واعترض عليه: بأن العام وإن أمكن تخصيصه، لكن في تخصيصه إلغاء له فيما تناوله الخاص أصلاً؛ لأنه بقي مستعملاً حال وروده، وإن كان لا يبقى في المستقبل، فكان المصير إلى النسخ أولى، بخلاف ما إذا اقتربنا؛ لأنه لا يمكن العمل بهما، والخاص أشد تصريحاً، فالعمل به أولى<sup>(٣)</sup>.

٤- أن الخاص في اللغة لا فرق بين أن يتقدم أو يتأخر، ولهذا لا فرق بين قوله: لا تعط زيدا حقه وأعط الناس حقوقهم، وبين أن يقول: أعط الناس حقوقهم ولا تعط زيدا حقه، فإنه يعقل منهما جميعاً معنى واحد، فدل على ما قلناه<sup>(٤)</sup>.

٥- أن تقدم الخاص على العام كالعهد بين المتكلم والمخاطب، فانصرف الخطاب العام إليه<sup>(٥)</sup>.

### أدلة القول الثاني:

١- أن اللفظ العام في تناوله لأحد ما وجد تحته، يجري مجرى ألفاظ خاصة كل واحد منها يتناول واحداً فقط من تلك الأحاد؛ لأن قوله: «اقتلوا المشركين» يجري مجرى قوله: اقتلوا زيدا المشرك، اقتلوا عمراً، اقتلوا خالدًا. ولو قال ذلك بعد ما قال: لا تقتلوا زيدا، لكان الثاني ناسخاً، فكذلك ما ذكرناه<sup>(٦)</sup>.

(١) المعتمد (١/ ٢٥٩).

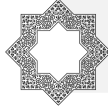
(٢) قواطع الأدلة في الأصول (١/ ٢٠١).

(٣) بذل النظر في الأصول (ص: ٢٣٣).

(٤) التمهيد في أصول الفقه (٢/ ١٥٣).

(٥) التمهيد في أصول الفقه (٢/ ١٥٣).

(٦) المعتمد (١/ ٢٥٨)، بذل النظر في الأصول (ص: ٢٣٢).



واعترض عليه: بأن اللفظ العام يجري مجرى ألفاظ خاصة بأحد ما تناوله في كونه متناولاً لها فقط، ولا يجري مجراها في امتناع دخول التخصيص عليه؛ لأن اللفظ الخاص لشيء واحد لم يدخل تحته أشياء، فيخرج بعضها، والعام قد تناول أشياء يمكن أن يراد به بعضها فصح قيام الدلالة على ذلك<sup>(١)</sup>.

٢- أن الخاص المتقدم متردد بين كونه منسوخاً ومخصصاً لما بعده، وذلك مما يمنع من كونه مخصصاً؛ لأن البيان لا يكون ملتبساً.

واعترض عليه: بأن النسخ يستدعي ثبوت أصل الحكم في الصورة الخاصة ورفعها بعد ثبوته، والتخصيص ليس فيه سوى دلالة على عدم إرادة المتكلم للصور المفروضة بلفظ العام، فكان ما يتوقف عليه النسخ أكثر مما يتوقف عليه التخصيص فكان التخصيص أولى<sup>(٢)</sup>.

٣- قول ابن عباس: «كنا نأخذ بالأحدث فالأحدث»<sup>(٣)</sup>، والعام المتأخر أحدث فوجب الأخذ به<sup>(٤)</sup>.

واعترض عليه: بأننا نأخذ بالأحدث فالأحدث على حسب ما يقتضيه، والذي يقتضيه هو القدر الذي يبقى معه التخصيص<sup>(٥)</sup>.

#### أدلة القول الثالث:

١- إذا وجدنا عاماً من الأخبار وخاصاً، ولم يُعرف التاريخ، جاز ورود أحدهما مثبِّتاً لحكم الآخر ومخصصاً له إذا لم يفرد ويستقر حكمه، وذلك نحو قوله: «في الرقة ربع العشر»<sup>(٦)</sup>، و«فيما سقت السماء العشر»<sup>(٧)</sup>، مع قوله: «ليس في دون مائتي درهم

(١) المعتمد (١/ ٢٥٨)، التمهيد في أصول الفقه (٢/ ١٥٣).

(٢) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢/ ٣١٨).

(٣) أخرجه مسلم (٢/ ٧٨٤)، كتاب: الصيام، باب: باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية إذا كان سفره مرحلتين فأكثر، برقم: (١١١٣).

(٤) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢/ ٣١٩ - ٣٢٠).

(٥) التبصرة في أصول الفقه (ص: ١٥٤)، التمهيد في أصول الفقه (٢/ ١٥٤).

(٦) أخرجه البخاري (٢/ ١١٨)، كتاب: الزكاة، باب: زكاة الغنم، برقم (١٤٥٤) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٧) أخرجه البخاري (٢/ ١٢٦)، كتاب: الزكاة، باب: العشر فيما يسقى من ماء السماء وبالماء الجاري، برقم (١٤٨٣) من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.



صدقة، وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة»<sup>(١)</sup>، وأمثال ذلك، ومثل هذا يجوز فيه أن يكون العام قد تقدم وثبت حكمه وبرد، ثم ورد الخاص ناسخاً لقدر ما تناوله ورفع بعد استقرار الحكم فيه، ويجوز أن يكون الخاص هم المتقدم الذي استقر حكمه وبرد، ثم ورد العام بعده مستوعباً مستغرقاً لجميع ما وقع عليه الاسم مما تناوله الخاص وما عداه فيكون رافعاً لحكم الخاص وناسخاً له، هذا ما لا خلاف في جوازه، كما أنه لا خلاف في جواز اقتترانه به له لوروده مورد البيان لتخصيصه، ومتى جاز الاقتران لم يكن العمل بأحدهما ووجب تعارض قدر ما تناوله العام لزم العمل في حكه بشيء غيرهما، هذا واجب عندنا<sup>(٢)</sup>.

واعترض عليه: بأنه ممكن، ولكن تقدير النسخ هو إثبات وضع ورفع بالتوهم، وإرادة الخاص باللفظ العام غالب معتاد بل هو الأكثر، والنسخ كالتأخر، فلا سبيل إلى تقديره بالتوهم، ويكاد يشهد لما ذكرناه من سير الصحابة والتابعين كثير، فإنهم كانوا يسارعون إلى الحكم بالخاص على العام، وما اشتغلوا بطلب التاريخ والتقدم والتأخر<sup>(٣)</sup>.

#### ثمرة الخلاف:

١- إذا قال لوكيله: لا تطلق زوجتي زينب، ثم قال له بعد ذلك: طلق زوجاتي، ومقتضى القاعدة أنه لا تطلق زينب، وهكذا في الوصية إذا قال: أوصيت بهذه العين لزيد، ثم قال: أوصيت بما في هذا البيت لعمرو، وكانت تلك العين فيه. فلو عمم ثم خصص بعضهن بالإخراج ثم بعد ذلك عمم أيضاً ففيه نظر، والمتجه الدخول؛ لأننا لو خصصنا العام المتأخر للزم التأكيد، والتأسيس خير، فعلمنا أنها المقصودة بالعموم الثاني، ولا يحضرنى الآن نقل فيما ذكرته.

٢- ومنها: عدم وجوب قضاء العيدين وأيام التشريق ورمضان على من نذر صوم سنة معينة؛ لقيام الدليل المقتضي للتخصيص.

٣- ومنها: لو لزمه صوم شهرين متتابعين عن كفارة قتل أو ظهار أو جماع في رمضان، ونذر صوم الأثانين دائماً، قدم صوم الكفارة على الأثانين؛ لإمكان قضاء الأثانين،

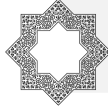
(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٠٧/٢)، كتاب: الزكاة، باب: ما أدى زكاته فليس بكنز، برقم (١٤٠٥)،

ومسلم (٦٧٣/٢)، كتاب: الزكاة، برقم (٩٧٩)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) التقريب والإرشاد (الصغير) (١٧٧/٣)، المستصفي في علم الأصول - ط الرسالة (٥٠٥) (١٥٤/٢).

(٣) المستصفي في علم الأصول - ط الرسالة (٥٠٥) (١٥٥/٢)، التحقيق والبيان في شرح البرهان في

أصول الفقه (٢/٢٤٦).



ولو عكس لم يتمكن من الشروع في الكفارة لفوات التتابع، ثم إن لزم الكفارة بعد النذر قضى الأثنان الواقعة في الشهرين لسبق التزامها، وتعديه بالسبب الموجب للشهرين، وإن لزم الكفارة قبله فوجهان في الرافي من غير تصريح بتصحيح أصحهما في زوائد الروضة<sup>(١)</sup> أن القضاء لا يجب حملاً للعام على الخاص المتقدم<sup>(٢)</sup>.

#### الترجيح مع بيان أدلة الترجيح:

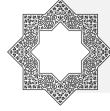
القول الأول هو الأرجح، لأنه ليس للخاص مع العام إلا أن يقارنه أو يتأخر عنه أو يتقدمه، وقد بان وجوب خروج ما تناوله الخاص من العام في الأحوال الثلاثة، وأيضاً فإن فقهاء الأمصار في هذه الأعصار يخصون أعم الخبرين بأخصهما مع فقد علمهم بالتاريخ، وليس يعترض ذلك بأن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لا يخص قول الله سبحانه ﴿وَأْمَهَاتِكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ يقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان»؛ لأننا إنما ادعينا إجماع أهل هذه الأعصار، ويحتمل أن يكون ابن عمر امتنع من ذلك لدليل<sup>(٣)</sup>.

(١) روضة الطالبين وعمدة المفتين (٣/ ٣١٧).

(٢) التمهيد في تخريج الفروع على الأصول (ص: ٤٠٩ - ٤١٠).

(٣) المعتمد (١/ ٢٥٩).





بدليل مقطوع به جاز وإلا فلا، وقال الكرخي: إن كان قد خص بدليل منفصل صار مجازاً فيجوز ذلك، وإن خص بدليل متصل أو لم يخص أصلاً لم يجز<sup>(١)</sup>، فالعام الذي لم يثبت خصوصه بدليل لا يجوز تخصيصه بخبر الواحد<sup>(٢)</sup>.

**القول الثالث:** الوقف في المحل الذي يتعارض فيه الخبر ومقتضى لفظ الكتاب<sup>(٣)</sup>.

#### موقف بالاخانه:

ذهب بالاخانه إلى الأخذ بالقول الثاني، ففي معرض الرد على البيضاوي وهو قوله: «لنا» على جواز تخصيص العام بخبر الواحد مطلقاً: أن خبر الواحد حجة ودليل، وقد عارض العام، فلو خص العام به يكون إعمالاً للخاص من كل وجه، وللعام من وجه، وإلا يلزم إهمالهما أو إهمال أحدهما، و(إعمال الدليلين ولو من وجه أولى). يقول بالاخانه: «قلت: لا نُسَلِّمُ أن خبر الواحد في مقابلة الكتاب العام حجة ودليل، فلا يبالي بإهماله. سلّمنا، لكن إعمال الدليل الظني إنما كان أولى أن لو لم يلزم منه إهمال قطعي في بعض أفراده، والعام قطعي عند الحنفية. نعم، لو خُصَّ القطعي بقطعي آخر حتى صار ظنيّاً باحتمال تخصيص أفراد آخر بالتعليل، فحينئذ يجوز تخصيصه بخبر الواحد، وإلا فلا»<sup>(٤)</sup>.

#### الأدلة:

##### أدلة القول الأول:

١- خبر الواحد دليل موجب للعمل، فما دل على وجوب العمل فهو الدليل على جواز التخصيص به؛ وهذا لأن العمل بالدليلين واجب، ولا يجوز ترك دليل إذا أمكن العمل به، وإذا قلنا بالتخصيص عملنا بالدليلين، وإذا قلنا: لا يجوز التخصيص - تركنا دليل السنة<sup>(٥)</sup>.

٢- العموم وخبر الواحد دليلان متعارضان، وخبر الواحد أخص من العموم فوجب

(١) المحصول للرازي - جامعة الإمام (٣ / ١٣١).

(٢) أصول السرخسي (١ / ١٣٣)، التحصيل من المحصول (١ / ٣٩٠)، الكافي شرح الجوزي (٢ / ٦٦٩).

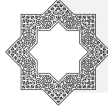
(٣) البرهان في أصول الفقه (١ / ١٥٦)، المحصول للرازي - جامعة الإمام (٣ / ١٣١)، التحصيل من المحصول (١ / ٣٩٠).

(٤) شرح بالاخانه (٥٥/أ).

(٥) قواطع الأدلة في الأصول (١ / ١٨٦).







٢- روي أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِذَا رَوِيَ عَنِّي حَدِيثٌ فَأَعْرَضُوهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ فَإِنْ وَاقَفَهُ فَأَقْبَلُوهُ وَإِنْ خَالَفَهُ فَرُدُّوهُ وَالْخَبْرُ الَّذِي يَخْصُصُ الْكِتَابَ عَلَى مَخَالَفَةِ الْكِتَابِ فَوْجِبَ رَدُّهُ<sup>(١)</sup>.

٣- الكتاب مقطوع به وخبر الواحد مظنون والمقطوع أولى من المظنون<sup>(٢)</sup>.

واعترض بأن لا ندعي تخصيص العموم بكل ما جاء من أخبار الآحاد حتى يكون ذلك علينا، وإنما نجوزه بالخبر الذي لا يكون راويه متهما بالكذب والنسيان وهذا الشرط ما كان حاصلًا هنا<sup>(٣)</sup>.

٤- النسخ تخصيص في الأزمان والتخصيص تخصيص في الأعيان فنقول لو جاز التخصيص بخبر الواحد في الأعيان لكان لأجل أن تخصيص العام أولى من إلغاء الخاص وهذا المعنى قائم في النسخ فكان يلزم جواز النسخ بخبر الواحد ولما لم يجز ذلك علمنا أن ذلك أيضا غير جائز.

واعترض بأن ذلك يقتضي أن لا يجوز تخصيص الكتاب بالسنة المتواترة<sup>(٤)</sup>.

#### أدلة القول الثالث:

١- العموم وحده دليل مقطوع الأصل مظنون الشمول، والخبر وحده مظنون الأصل مقطوع به في اللفظ والمعنى، وهما متقابلان، ولا دليل على الترجيح، فيتعارضان، والرجوع إلى دليل آخر<sup>(٥)</sup>.

٢- استدلوا بالاشتراك في الاستعمال، فقد يستعمل لفظ العام والمراد به الخاص قال تعالى ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾ والمراد به رجل واحد وقد يستعمل لفظة الجماعة للفردي قال تعالى ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لِحَافِظُونَ﴾ وقال ﴿رَبِّ ارْجِعُون﴾ وهذا في كلام الخطباء ونظم الشعراء معروف، فعند الإطلاق يشترك فيه احتمال العموم واحتمال الخصوص فيكون بمنزلة المشترك يجب الوقف فيه حتى يتبين المراد. أو نقول: لفظ العام مجمل في معرفة المراد به حقيقة لاحتمال أن يكون المراد

(١) المحصول للرازي - جامعة الإمام (٣/ ١٤١).

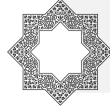
(٢) المحصول للرازي - جامعة الإمام (٣/ ١٤٣).

(٣) المحصول للرازي - جامعة الإمام (٣/ ١٤٣).

(٤) المحصول للرازي - جامعة الإمام (٣/ ١٤٣).

(٥) المستصفي في علم الأصول - ط الرسالة (٥٠٥) (٢/ ١٦١).



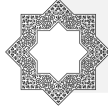


ولولا أنا عثرنا على ذلك من سيرتهم لما كنا نقطع بوجوب عمل مستند إلى الظنون، ونحن نعلم أنهم كانوا يرجعون إلى الخبر الناص الذي ينقله كل موثوق به في تفسير مجملات الكتاب وتخصيص الظواهر، ويجرون ذلك مجرى التفسير، ومن أبدى في ذلك ريباً كان غير واثق بوجوب العمل بأخبار الآحاد<sup>(١)</sup>.

---

(١) البرهان في أصول الفقه (١/ ١٥٦).





القول الثاني: ذهبت الحنفية والحنابلة وعيسى بن أبان وجماعة من الفقهاء إلى أنه لا يجوز الاحتجاج بما رواه إذا كان عمله مخالفاً له، بل يكون مخصصاً<sup>(١)</sup>.

#### موقف بالاخانه من المسألة:

ذهب بالاخانه إلى الأخذ بالقول الثاني، ففي معرض الرد على البيضاوي وهو قوله: «ولهذا (قيل) من طرفهم: (خالف لدليل) وإلا وجب تفسيقه (وانقذت روايته)، وهو خلاف الإجماع، فيعتبر ذلك الدليل وإن لم يُعرف بعينه، ويُخصص به جمعاً بين الدليلين. (وأجاب) المصنف عنه بقوله: (قلنا: ربما ظنه دليلاً، ولم يكن)». يقول بالاخانه: «قلت: الجهل من الصحابي المُحدث خلاف الظاهر، فلا يحمل عليه من غير دليل»<sup>(٢)</sup>.

#### الأدلة:

##### أدلة القول الأول:

١- قول رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حجة وقول الراوي ليس بحجة، فلا تعارض الحجة بما ليس بحجة<sup>(٣)</sup>.

٢- إذا ثبت الخبر فخلاف الصحابي إياه لا يوجب رده وترك العمل به؛ لأن الخبر حجة على كافة الأمة، والصحابي محجوج به كغيره، قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦] وقال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧] وهذا وارد من غير تخصيص لبعض الأمة دون البعض<sup>(٤)</sup>.

٣- الحجة في الحديث، ومخالفته وتأويله وتخصيصه يجوز أن تكون عن اجتهاد ونظر لا نرتضيه، فلا نترك الحجة بما ليس بحجة، بل لو كان اللفظ محتملاً وأخذ الراوي بأحد احتمالاته واحتمل أن يكون ذلك عن توقيف فلا تجب متابعتة ما لم يقل: إني عرفته من التوقيف، بدليل أنه لو رواه راويان وأخذ كل واحد باحتمال آخر فلا

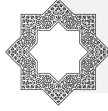
(١) البرهان في أصول الفقه (١/ ١٦٢)، الإبهاج في شرح المنهاج ط دبي (٤/ ١٥٢٦)، الإحكام في أصول الأحكام للأمدى (٢/ ٣٣٣).

(٢) شرح بالاخانه (٥٧/ أ).

(٣) التبصرة في أصول الفقه (ص: ٣٤٣).

(٤) قواطع الأدلة في الأصول (١/ ٣٧٣).





بالصحابي ذلك، فيتعين القسم الثالث والرابع، وأيهما ثبت صح مذهبنا<sup>(١)</sup>.

### واعترض عليه بأن:

انحصار المستند الذي استند إليه في نص ناسخ، اتفق بلوغه إليه ولم يبلغنا، صعب شديد. إذ للقائل أن يقول: ما المانع من إسناده العمل والمخالفة إلى أمر لا يصلح عندنا للإسقاط؟ بل لو ظهر، فربما كنا نحن نقدم الخبر عليه، وهو لو عين مستنده، وأسند المخالفة إليه، لم نكتف نحن برأيه، ولم نقلده، فإذا كان الأمر مبهماً فهو أشد. وهذا كلام واقع، والانفصال عنه شديد<sup>(٢)</sup>.

### ثمرة الخلاف:

- حديث ابن عباس: (من بدل دينه فاقتلوه)<sup>(٣)</sup> فإن لفظة (من) عامة في المذكر والمؤنث، وقد روي عن ابن عباس أن المرأة إذا ارتدت تحبس ولا تقتل<sup>(٤)</sup>، فخص الحديث بالرجال<sup>(٥)</sup>.

- حديث رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: (إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فاغسلوه سبعاً إحداهن بالتراب)<sup>(٦)</sup>، ورواه البخاري، ولفظه: (إذا شرب)، مع أن أبا هريرة كما روي كان يغسل ثلاثاً<sup>(٧)</sup>، فلا نأخذ بمذهبه<sup>(٨)</sup>.

(١) بذل النظر في الأصول (ص: ٤٨٢).

(٢) التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه (٢/ ٢٧٢).

(٣) أخرجه البخاري (٤/ ٦١)، كتاب: الجهاد والسير، باب: لا يعذب بعذاب الله، برقم (٣٠١٧)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً.

(٤) أخرجه عبد الرزاق (١٠/ ١٧٧)، كتاب: اللقطة، باب: كفر المرأة بعد إسلامها، برقم (١٨٧٣١)، وابن أبي شيبة (١٢/ ٢٧٨)، كتاب: السير، باب: ما قالوا في المرتدة عن الإسلام، برقم (٣٣٤٤٣)، موقوفاً على ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

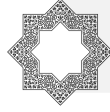
(٥) البحر المحيط في أصول الفقه (٤/ ٥٢٩).

(٦) أخرجه البزار (١٥/ ٣٣٢)، برقم: (٨٨٨٧) من حديث أبي هريرة مرفوعاً، ولفظه: «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات» أحسبه قال: «إحداهن بالتراب»، قال ابن حجر في التلخيص الحبير (١/ ٩٣): «إسناده حسن»، وأخرجه مسلم (١/ ٢٣٤)، كتاب الطهارة، باب حكم ولوغ الكلب، رقم: (٢٧٩) بلفظ: «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليرقه ثم ليغسله سبع مرار».

(٧) أخرجه الدارقطني في «سننه» (١/ ١١٠)، كتاب: الطهارة، باب: ولوغ الكلب في الإناء، برقم (١٩٧)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٢/ ٥٨)، كتاب: الطهارة، باب: ولوغ الكلب، برقم (١٧٤٠)، موقوفاً على أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.







وكان يقول: بيع الأمة طلاق<sup>(١)(٢)</sup>.

### الترجيح:

الراجح والذي أرتضيه: تفصيل القول فيفي المسألة: فإذا تحقق نسيان الراوي لما رواه فلا يتخيل عاقل في ذلك خلافاً، ولا شك أن العمل بروايته، وإن روى خبراً مقتضاه رفع الحرج فيما كان يظن فيه التحريم والحظر ثم رأيناه يتحرج؛ فالاستمساك بروايته أيضاً وعمله محمول على الورع والتعلق بالأفضل، وإن ناقض عمله روايته مع ذكره لها ولم يحتمل محملاً في الجمع فالذي أراه امتناع التعلق بروايته، فإنه لا يظن بمن هو من أهل الرواية أن يعتمد مخالفة ما رواه إلا عن ثبت يوجب المخالفة. واللفظ الوجيز فيه: أنه إن فعل ماله فعله فالاحتجاج بما رواه وإن فعل ما ليس له أن يفعله أخرجه ذلك عن رتبة الثقة وأدنى المنازل فيه أن يجر إلى مرويه ظنوناً متعارضة في الدين يقتضي الوقف بعضها. فإذا لم نتحقق النسيان والذكر، فالتعلق بالمروي، فإنه من أصول الشريعة ونحن على تردد فيما يدفع التعلق به فلا يندفع الأصل بسبب هذا<sup>(٣)</sup>.

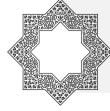
(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٨٤/٥)، كتاب: الطلاق، باب: في الرجل يزوج عبده أمته ثم

بيعها، من قال ببيعها طلاقها، برقم (١٨٥٦٦)، موقوفاً على ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

(٢) العدة في أصول الفقه (٥٩٢ / ٢).

(٣) البرهان في أصول الفقه (١٦٣ / ١).

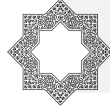




## فهرس المصادر والمراجع

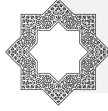
١. الإبانة الكبرى، أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَرِي المعروف بابن بَطَّة العكبري (المتوفى: ٣٨٧هـ)، المحقق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري، الناشر: دار الراجعية للنشر والتوزيع، الرياض.
٢. الإبهاج في شرح المنهاج، علي بن عبد الكافي السبكي (المتوفى: ٧٥٦ هـ) وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (المتوفى: ٧٧١ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور أحمد جمال الزمزمي - الدكتور نور الدين عبد الجبار صغيري، أصل الكتاب: رسالة دكتوراه - جامعة أم القرى بمكة المكرمة، الناشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
٣. الأحاديث المختارة للضياء المقدسي، المحقق: عبد الملك بن عبد الله بن دهب، الناشر: مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة، الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٠ م.
٤. الإحكام في أصول الأحكام، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الأمدي (المتوفى: ٦٣١هـ)، المحقق: عبد الرزاق عفيفي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- لبنان.
٥. الآراء الشاذة في أصول الفقه، إعداد: د. عبد العزيز بن عبد الله بن علي النملة، دار التدمرية، دار ابن حزم، الطبعة الأولى: ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.
٦. إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق: محمد سعيد البدري أبو مصعب، الناشر: دار الفكر، سنة النشر: ١٤١٢ - ١٩٩٢، مكان النشر: بيروت.
٧. الاستغناء في الاستثناء، تأليف: شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي (المتوفى ٦٨٤هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٨. أصول السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: ٤٨٣هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
٩. أصول الفقه لابن مفلح، حققه وعلق عليه وقدم له: الدكتور فهد بن محمد السدحان، الناشر: مكتبة العبيكان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
١٠. إيضاح المحصول من برهان الأصول، أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري (٥٣٦هـ)، المحقق: د. عمار الطالب، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى.
١١. البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، الناشر: دار الكتبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
١٢. بحر المذهب، الروياني، أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل (ت ٥٠٢هـ)، المحقق: طارق فتحي السيد، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٩ م.
١٣. البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، سنة





- الرسالة، الطبعة: الثانية، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
٢٦. تقويم الأدلة في أصول الفقه، أبو زيد عبد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي الحنفي (المتوفى: ٤٣٠هـ)، المحقق: خليل محيي الدين الميس، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
٢٧. التلخيص الحبير، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، الناشر: مؤسسة قرطبة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ/١٩٩٥ م.
٢٨. التلخيص في أصول الفقه، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: ٤٧٨هـ)، المحقق: عبد الله جولم النبالي وبشير أحمد العمري، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت.
٢٩. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.
٣٠. التمهيد في أصول الفقه، محفوظ بن أحمد بن الحسن أبو الخطاب الكلؤذاني الحنبلي (المتوفى: ٥١٠ هـ)، المحقق: مفيد محمد أبو عمشة (الجزء ١ - ٢) ومحمد بن علي بن إبراهيم (الجزء ٣ - ٤)، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى (٣٧)، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.
٣١. التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، عبد الرحيم بن الحسن بن علي السنوي الشافعي، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: ٧٧٢هـ)، المحقق: د. محمد حسن هيتو، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠.
٣٢. الحاوي، العلامة أبو الحسن الماوردي، دار النشر / دار الفكر - بيروت.
٣٣. الدراية في تخريج أحاديث الهداية، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
٣٤. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، المحقق: مراقبة / محمد عبد المعيد ضان، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر اباد/ الهند، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢ هـ/١٩٧٢ م.
٣٥. الذريعة إلى أصول الشريعة، تأليف: الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي علم الهدى (المتوفى ٤٣٦هـ)، تحقيق: السيد علي رضا المددي، مؤسسة العلمية - الثقافية في دار الحديث - قم، الطبعة الأولى ١٤٤١ هـ.
٣٦. الردود والنقود شرح مختصر ابن الحاجب، محمد بن محمود بن أحمد البابرتي الحنفي (ت ٧٨٦ هـ)، المحقق: ضيف الله بن صالح بن عون العمري (ج ١) - ترحيب بن ربيعان الدوسري

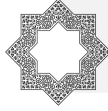




- ٢٠٠١ م.
٤٧. شدُّ الإزار في حط الأوزار عن زوار المزار، معين الدين أبو القاسم الجنيد بن محمود بن محمد بن عمر العمري الشيرازي، تحقيق: محمد القزويني، وعباس إقبال، الناشر: مطبعة المجلس - طهران، تاريخ الطبع: ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م.
٤٨. شرح التلويح على التوضيح، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (المتوفى: ٧٩٣ هـ)، الناشر: مكتبة صبيح بمصر.
٤٩. شرح المعالم في أصول الفقه، ابن التلمساني عبد الله بن محمد علي شرف الدين أبو محمد الفهري المصري (المتوفى: ٦٤٤ هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الناشر: عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
٥٠. شرح بالاخانه، مخطوط، يحفظ أصله بمكتبة مؤسسة آية الله العظمى البروجردي، برقم (٥٧٠).
٥١. شرح تنقيح الفصول، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى: ٦٨٤ هـ)، المحقق: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: شركة الطباعة الفنية المتحدة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
٥٢. شرح مختصر الروضة، سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين (المتوفى: ٧١٦ هـ)، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.
٥٣. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ.
٥٤. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١ هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٥٥. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٣ هـ.
٥٦. طبقات الشافعية الصغرى للإمام عبد الوهاب بن علي السبكي، المحقق: محمد علي نجيب، دار البشائر الإسلامية الطبعة الأولى / ١٤٣٤ هـ.
٥٧. طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن محمد الدمشقي، ابن قاضي شهبة، المحقق: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ.
٥٨. طبقات الشافعية، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ٢٠٠٢ م.
٥٩. طبقات المفسرين، محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

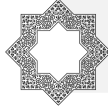






- (المتوفى: ١١٦٢هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هندواي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٧٢. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني، حاجي خليفة، الناشر: مكتبة المثنى - بغداد، تاريخ النشر: ١٩٤١م.
٧٣. الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي أبو محمد، تحقيق: د. محمد حسن عواد، الناشر: دار عمار، سنة النشر: ١٤٠٥، مكان النشر: عمان - الأردن.
٧٤. اللمع في أصول الفقه، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: ٤٧٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية ٢٠٠٣ م - ١٤٢٤ هـ.
٧٥. المجتبى من السنن، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية- حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦-١٩٨٦.
٧٦. مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلّيم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
٧٧. المحصول في علم الأصول، محمد بن عمر بن الحسين الرازي، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٠، تحقيق: طه جابر فياض العلواني.
٧٨. مختصر التحرير شرح الكوكب المنير، تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار الحنبلي (المتوفى: ٩٧٢هـ)، المحقق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، الناشر: مكتبة العبيكان، الطبعة: الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م.
٧٩. مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، تأليف: جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب (المتوفى ٦٤٦هـ)، تحقيق: نذير حمادو، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٨٠. مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، المؤلف: أبو محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان الياضي (المتوفى: ٧٦٨هـ)، وضع حواشيه: خليل المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
٨١. مرصاد الإفهام إلى مبادئ الأحكام، المؤلف: الإمام العلامة النظارة القاضي ناصر الدين عبدالله بن عمر البيضاوي، دار الضياء للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
٨٢. مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
٨٣. المستصفى في علم الأصول، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ)، المحقق: محمد بن سليمان الأشقر، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.





٩٦. نفائس الأصول في شرح المحصول، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤هـ)، المحقق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٩٧. نهاية السؤل شرح منهاج الوصول، عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعي، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: ٧٧٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٩٨. نهاية الوصول في دراية الأصول، صفي الدين محمد بن عبد الرحيم الأرموي الهندي (٧١٥ هـ)، المحقق: د. صالح بن سليمان اليوسف - د. سعد بن سالم السويح، أصل الكتاب: رسالتا دكتوراة بجامعة الإمام بالرياض، الناشر: المكتبة التجارية بمكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م.
٩٩. هدية العارفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان.
١٠٠. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية - مصر.
١٠١. الواضح في أصول الفقه، أبو الوفاء، علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الظفري، (المتوفى: ٥١٣هـ)، المحقق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
١٠٢. الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.



## Source and reference index

1. Grand Daughter, Abu Abdullah Obaidallah bin Muhammad bin Muhammad bin Hamdan al-Akbari, known as Ibn Battat al-Akbari (Deceased: 387h), Investigator: Rida Muti, Othman al-Ethiopi, Yousef al-Wabel, al-Walid bin Saif al-Nasr, and Hamad al-Tuwaijri, publisher: Dar al-Raya Publishing and Distribution, Riyadh.
2. Al-Ibhaj In explaining the curriculum, Ali bin Abdul Kafi al-Sabki (dead: 756h) and his son Taj al-Din Abdul Wahab bin Ali al-Sabki (dead: 771h), study and investigation: Dr. Ahmed Jamal al-Zamzamzami - Dr. Nour al-Din Abdul Jabbar Sagheeri, origin of the book: A PhD - Umm al-Qura University in Mecca, publisher: Research House for Islamic Studies and Revival of Heritage, first edition: 1424h-2004 m.
3. Selected Hadiths of Al-Maqdisi, Investigator: Abdul Malik bin Abdullah bin Dheish, Publisher: Modern Renaissance Library - Makkah Al-Mukarramah, 3rd edition, 2000.
4. Judgment in the Fundamentals of Judgments, Abulhasan Sayyed Al-Din Ali Bin Abi Ali Bin Mohammed Bin Salem Al-Thalaabi Al-Amadi (Deceased: 631H), Investigator: Abdel Razzaq Afifi, Publisher: Islamic Bureau, Beirut-Damascus-Lebanon.
5. Aberrant Views on the Origins of Jurisprudence, prepared by: Dr. Abdulaziz bin Abdullah bin Ali Al-Namlah, Dar Al-Tadamiyah, Dar Ibn Hazm, first edition: 1430h, 2009.
6. Al-Fahol's Guidance to Achieving Truth from Archeology, Mohammed bin Ali bin Mohammed Al-Shawkani, Investigation: Mohammed Said Al-Badri Abu Musab, Publisher: Dar Al-Fikr, Publishing Year: 1412-1992, Place of Publication: Beirut.
7. Exception in the Exception: Written by: Shahabuddeen Ahmed bin Idris bin Abdul Rahman Al-Qarafi (dead 684H), Investigation: Mohammed Abd Al-Qader Atta, Scientific Books House, first edition 1406H-1986.
8. Origins of Al-Sarkhsi, Mohammed bin Ahmed bin Abi Sahl Shams Al-Umaima Al-Sarkhsi (dead: 483h), publisher: Dar Al-Maarafa - Beirut.
9. Origins of Fiqh to Ibn Mufleh, achieved, commented on, and presented to him: Dr. Fahd bin Mohammed Al-Sadhan, Publisher: Al-Obaikan Library, first edition, 1420 A.H.-1999.
10. Clarification of the harvest from the proof of origin, Abu Abdullah Mohammed bin Ali bin Omar Al-Mazari (536 H), Investigator: Dr. Ammar Al-Talibi, Publisher: Dar Al-Gharb Al-Islami, First Edition.



11. The Ocean in the Origins of Jurisprudence, Abu Abdullah Badr Al-Din Muhammad bin Abdullah bin Bahadar Al-Zarkshi (Deceased: 794H), Publisher: Dar Al-Kitbi, First Edition, 1414H-1994.
12. Bahr el Madhab, El Rouyani, Abul Mohasen Abdelouahed Ben Ismail (T 502 e), Investigator: Tarek Fathi El Sayed, Publisher: Scientific Books House, First Edition, 2009
13. First and last, Ismail ibn Umar ibn Kathir al-Qurashi, Investigation: Abdullah bin Abdul Muhsin al-Turki, Publisher: Hajar Publishing, Publishing, Distribution and Advertisement, first edition, 1418 A.H.-1997, Year of Publication: 1424 A.H./2003.
14. Due Diligence, Alaa Mohamed Bin Abdul Hamid Al Asmandi (552H), achieved and commented on: Dr. Mohamed Zaki Abdel Barr, Publisher: Heritage Library - Cairo, First Edition, 1412H - 1992.
15. Proof in the Origins of Fiqh, Abd al-Malik bin Abdullah bin Yousef bin Mohammed al-Juwaini, Abu al-Maali, Rukn al-Din, nicknamed Imam of the Two Holy Mosques (Deceased: 478H), Investigator: Salah bin Mohammed bin Oweida, Publisher: Dar al-Kutub al-Alamiya, Beirut, Lebanon, First Edition: 1418H-1997 AD.
16. In order of the Guardians, Abdul Rahman ibn Abi Bakr, Jalal al-Din al-Siyuti (Deceased: 911h), Investigator: Mohammed Abu al-Fadl Ibrahim, Publisher: Modern Library - Lebanon / Sidon.
17. Al-Tabra in the Origins of Jurisprudence, Abu Ishaq Ibrahim bin Ali bin Yusuf al-Shirazi (dead: 476h), Investigator: Dr. Muhammad Hasan Hito, Publisher: Dar al-Fikr - Damascus, first edition: 1403.
18. Liberation and Enlightenment, Mohamed Al-Taher bin Mohammed Al-Taher bin Achour Al-Tounsi (Deceased: 1393 A.H.), publisher: Tunisian Publishing House - Tunisia, year of publication: 1984 A.H.
19. Harvesting of the crop, Sirajuddin Mahmood Ibn Abi Bakr Al-Aramawi (dead: 682 e), study and investigation: Dr. Abdel Hamid Ali Abu Znid, origin of the book: A PhD, publisher: Al-Resala Printing, Publishing and Distribution Organization, Beirut-Lebanon, first edition: 1408 h-1988 m.
20. Investigation and Statement of the Commentary on the Proof in the Origins of Jurisprudence, Ali Bin Ismail Al-Abiari (Deceased 616 H), Investigator: Dr. Ali Bin Abdulrahman Bassam Al-Jazaeri, Origin of the Investigation: Doctoral Thesis for Investigator, Publisher: Dar Al-Dia - Kuwait (Special Edition of the Ministry of Endowments and Islamic Affairs - State of Qatar), First Edition: 1434 H - 2013.
21. Graduation of Branches in Origin, Mahmood Bin Ahmed Bin Mahmood Bin Bakhtiar, Abu al-Manaqib Shahabuddeen Al-Zanjani (Deceased: 656H),





Publisher: Center for Scientific Research and the Revival of Islamic Heritage - Umm Al-Qura University (37), First Edition, 1406h-1985.

31. Preface to Branch Graduation on Assets, Abdul Rahim Bin Al-Hassan Bin Ali Al-Isnawi Al-Shafi'i, Abu Muhammad, Gamal Al-Din (Deceased: 772h), Investigator: Dr. Mohamed Hassan Hitto, Publisher: Al-Resala Foundation - Beirut, First Edition, 1400.
32. Al-Hawi, Abu al-Hasan al-Mawardi, Dar al-Fikr, Beirut.
33. In the graduation of the proselytizing talks, Abu al-Fadl Ahmed Bin Ali Bin Mohammed Bin Hajar Al-Asqlani (Deceased: 852 A.H.), Investigator: Mr. Abdullah Hashim Al-Yamani Al-Madani, publisher: Dar Al-Maarafa - Beirut.
34. Eighth Centenary Endowment, Abu al-Fadl Ahmad bin Ali bin Muhammad bin Hajar al-Asqlani, Investigator: Control / Muhammad Abdul Muaid Dhaan, Publisher: Council of the Ottoman Encyclopedia - Hyderabad, India, Second Edition, 1392 A.H./1972.
35. The Pretext to the Origins of the Shiites, written by: Al-Sharif Al-Murtadha Ali bin Al-Hussein Al-Musawi Alam Al-Huda (Dead 436H), Investigation: Mr. Ali Rida Al-Maddi, Scientific-Cultural Foundation in Dar Al-Hadith-Qom, first edition 1441H.
36. Responses and Criticism Ibn al-Hajeb, Mohammed bin Mahmoud bin Ahmed al-Babarti al-Hanafi (T786 H), Investigator: Daifallah bin Saleh bin Aoun al-Omari (C1) - Habayeb bin Rabian al-Dosari (C2), Origin of this book: Doctoral thesis discussed at the Islamic University - College of Sharia - Department of the Origins of Jurisprudence 1415 H, Publisher: Al-Rashid Library Publishers, First Edition, 1426 H - 2005 AD.
37. Al-Resala, Al-Shafi'i Abu Abdallah Mohammed Bin Idris Bin Al-Abbas Bin Othman Bin Shafi Bin Abd Al-Muttalib Bin Abd Manaf Al-Qurashi Al-Makki (Dead: 204H), Investigator: Ahmed Shaker, Publisher: Al-Halabi Office, Egypt, first edition: 1358H/1940.
38. Unveiled: Ibn al-Hajeb, Taj al-Din ibn Taqi al-Din al-Sabki (Deceased: 771H), Investigator: Ali Moawad, Adel Ahmed Abdul Majud, Publisher: World of Books - Lebanon / Beirut, first edition, 1999 - 1419 A.H.
39. The Unveiling of the Revision of Al-Shihab, Abu Abdullah Al-Hussein Bin Ali Bin Talha Al-Rajrajaji and then Al-Shoshawi Al-Salali (Deceased: 899 A.H.), Investigator: Dr. Ahmed Bin Mohamed Al-Serah, Dr. Abdul-Rahman Bin Abdullah Al-Jabreen, Origin of this Book: My Master's Letters, Publisher: Al-Rashid Library for Publishing and Distribution, Riyadh, Saudi Arabia, Edition: I, 1425 H-2004.
40. Al-Muftis Kindergarten and Muftis Mayor, Abu Zakariya Muhyiddin Yahya Bin





- Sharaf Al-Nawawi (Deceased: 676H), Investigation: Zuhair Al-Shawish, Publisher: Islamic Bureau, Beirut-Damascus-Amman, 3rd edition, 1412 A.H./1991.
41. Al-Nazer Kindergarten and Al-Manazir Committee, Abu Muhammad Muwafaq Al-Din Abdullah bin Ahmed bin Qaddama Al-Jamaili Al-Maqdisi then Al-Damashki Al-Hanbali, alias Ibn Qaddama Al-Maqdisi (Dead: 620h), publisher: Al-Rayyan Printing, Publishing and Distribution Foundation, second edition: 1423h-2002m.
  42. Senan ibn Majah, Abu Abdullah Muhammad ibn Yazid al-Qazwini (Deceased: 273h), Investigator: Shuaib al-Arnout, Adel Murshid, Muhammad Kamel Qarah Belli, Abd al-Latif Harizallah, Publisher: Dar al-Resala Al-Alamiya, First Edition: 1430h-2009.
  43. Senan Abi Dawud, Sulayman ibn Al-Ash'ath, Ibn Ishaq ibn Bashir ibn Shadad ibn Amr al-Azdi al-Jistani (dead: 275h), Al-Mohaqqiq: Shuaib al-Arnout, Muhammad Kamil Qarah Bili, Publisher: Dar al-Resala al-Alamiya, first edition: 1430h-2009.
  44. Senan Al-Tarmadi, Abi Isa Mohammed Bin Isa Al-Tarmadi, (209, 279 A.H.), Investigator: Bashar Awad Maarouf, Publisher: Dar Al-Gharb Al-Islami - Beirut, Year of Publication: 1998.
  45. Senan Al-Darqati, Abi Al-Hassan Ali Bin Omar Bin Ahmed Bin Mahdi Bin Masoud Bin Dinar Al-Baghdadi Al-Darqatni (Deceased: 385 A.H.), achieved and his text was seized. He commented on it: Shuaib Al-Arnout, Hasan Abd Al-Mun'im Shalabi, Abd Al-Latif Harzallah, Ahmed Barhoum, Publisher: Al-Resala Foundation, Beirut, Lebanon, First edition: 1424 H-2004 AD.
  46. Senior Women's Age, Abi Abdul Rahman Ahmed bin Shoaib bin Ali al-Khorasani, Women's (Deceased: 303h), achieved and emerged from his talks: Hassan Abdel Moneim Shalabi, supervised by: Shuaib al-Arnaout, presented to him: Abdullah bin Abdul Muhsin al-Turki, publisher: Al-Resala Foundation - Beirut, edition: I, 1421h - 2001 AD.
  47. Visitors to the shrine, Moineddin Abu al-Qasim Al-Junaid Bin Mahmoud Bin Mohamed Bin Omar Al-Omari Al-Shirazi, Investigation: Mohammed Al-Qazwini, and Abbas Iqbal, Publisher: Majlis Press - Tehran, Date of Print: 1368 H-1949.
  48. Explanation of the innuendo, Saad Eddin Massoud bin Omar al-Taftazani (deceased: 793H), publisher: Sobeih Library, Egypt.
  49. Scholar in Origins of Jurisprudence, Ibn Al-Tilmisani Abdullah bin Muhammad Ali Sharaf al-Din Abu Muhammad al-Fihri al-Masri (Deceased: 644 e), Investigation: Sheik Adel Ahmed Abdul Majud, Sheik Ali Muhammad Moawad, publisher: The World of Books for Printing, Publishing and Distribution, Beirut-Lebanon, first edition: 1419 H-1999 AD.



50. Illustrated by the Brotherhood, manuscript, original kept in the library of the Grand Ayatollah Al-Boroujerdi Foundation, number (570).
51. Explanation of the revised chapters, Abu al-Abbas Shahabuddeen Ahmed bin Idris bin Abdul Rahman Al-Malki (deceased: 684H), Investigator: Taha Abdel Raouf Saad, Publisher: United Artistic Printing Company, First Edition, 1393H-1973.
52. Abbreviated: Sulayman bin Abdulqawi bin Abdulkarim Al Tofi Al Sarri, Abu al Rabie, Najmuddin (Deceased: 716H), Investigator: Abdullah bin Abdul Mohsen Al Turki, Publisher: Al Resala Foundation, First Edition, 1407 H/1987.
53. Sahih Al-Bukhari, Mohammed bin Ismail Abu Abdullah Al-Bukhari Al-Jaafi, Investigator: Mohamed Zuhair bin Nasser, Publisher: Dar Touq Al-Najat (illustrated of Sultanism by adding the numbering of Muhammad Fuad Abdul Baqi), First Edition, 1422 AH.
54. True Muslim, Muslim bin al-Hajjaj Abu al-Hasan al-Qushiri al-Nishaburi (Dead: 261H), Investigator: Mohammed Fouad Abdel Baqi, Publisher: The Arab Heritage Revival House - Beirut.
55. Major Shafi'i Classes, Tajeddin Abdul Wahab Bin Taqi Al-Din Al-Sabki, Investigator: Dr. Mahmoud Mohammed Al-Tanahi, Dr. Abdel Fattah Mohamed Al-Helou, Hajr Printing, Publishing and Distribution, second edition, 1413 A.H.
56. Lower Shafia Classes of Imam Abdul Wahab bin Ali Al-Sabki, Investigator: Mohammed Ali Najib, Dar Al-Bashayer Al-Islamiya, first edition / 1434 AH
57. Layers of Shafiyah, Abu Bakr bin Ahmed bin Mohammed al-Damashki, son of Shahba's Judge, Investigator: Dr. Al-Hafiz Abdul Alim Khan, Scholar of Books - Beirut, First Edition, 1407 H.
58. Shafia Classes, Gamal al-din Abdul Rahim bin al-Hasan bin Ali al-Isnawi al-Shafi'i, investigation: Kamal Youssef al-Hout, publisher: Scientific Books House, first edition: 2002.
59. Classes of Interpreters, Muhammad bin Ali bin Ahmed, Shams al-Din al-Daoudi al-Maliki, publisher: Dar al-Kutub al-Alamiya - Beirut.
60. Al-Fiqh's Origins, Judge Abu Ya'lia, Mohammed bin Al-Hussein bin Mohammed bin Khalaf Ibn al-Furfa (Deceased: 458 A.H.), achieved, commented on, and came out with the text: Dr. Ahmed bin Ali bin Sir al-Mubarak, Associate Professor at the College of Sharia in Riyadh - King Mohammed bin Saud Islamic University, publisher: Without a Publisher, second edition: 1410 H - 1990 AD.
61. The Golden Knot in the Layers of the Campaign of the Doctrine, author: Ibn al-Mullaqin Sirajuddin Abu Hafs, Omar bin Ali bin Ahmed al-Shafei al-Masri (dead: 804 H), investigator: Ayman Nasr al-Azhari - Sayed Muhni, publisher: Dar al-Kutub





72. Al-Muthanna Library - Baghdad, Date of publication: 1941 AD.
73. Planet Darius As Graduate On Grammatical Origins From the Jurisprudence Branches, Abdul Rahim Bin Al Hassan Al Aswani Abu Muhammad, Investigation: Dr. Muhammad Hassan Awad, Publisher: Dar Ammar, Year of Publication: 1405, Place of Publication: Amman - Jordan.
74. Luminosity in the Origins of Jurisprudence, Abu Ishaq Ibrahim bin Ali bin Yusuf Al-Shirazi (Deceased: 476H), publisher: Dar al-Kutub al-Alamiya, edition: 2nd edition 2003-1424 H.
75. Al-Mujtaba from Al-Sen, Abu Abdul Rahman Ahmed bin Shoaib bin Ali Al-Kharasani, Al-Nusaini (Dead: 303 A.H.), Publisher: Islamic Press Office - Aleppo, Second Edition, 1406-1986.
76. Total Fatwas, Taqi Al-Din Abu Al-Abbas, Ahmed Bin Abd Al-Halim Bin Taymiyyah Al-Harani (Deceased: 728H), Investigator: Abd Al-Rahman Bin Muhammad Bin Qasim, Publisher: King Fahd Complex for the Printing of the Holy Quran, Prophetic City, Saudi Arabia, Year of Publication: 1416H/1995.
77. Harvested in Archeology, Mohammed bin Omar bin Al-Hussein Al-Razi, Publisher: Imam Muhammad bin Saud Islamic University - Riyadh, first edition, 1400, Investigation: Taha Jaber Fayyad al-Alwani.
78. Editor's summary of the explanation of the planet Al-Munir, Taqi Al-Din Abu Al-Qa'idh, Muhammad bin Ahmed bin Abdulaziz bin Ali Al-Futuhi, known as the son of the deceased carpenter Al-Hanbali (972 A.H.), Investigator: Mohammed Al-Zahaili and Nazih Hammad, Publisher: Al-Ubaykan Library, Second Edition: 1418 H-1997 AD.
79. Abbreviated Ultimate Question and Hope in Science of Origins and Controversy, written by: Gamal al-Din Abu Amr Othman bin Omar bin Abi Bakr known as Ibn al-Hajeb (Dead 646H), Investigation: Nazeer Hamadou, Dar Ibn Hazm, first edition 1427H - 2006.
80. The Mirror of Paradise and the Wakefulness in Knowledge of What Is Considered a Accident of Time, author: Abu Muhammad Afiuddin Abdullah bin Asaad bin Ali bin Sulayman al-Yafei (Deceased: 768H), Footnotes: Khalil al-Mansour, Publisher: Scientific Books House, Beirut, Lebanon, first edition, 1417H-1997.
81. Observatorum to the Principles of Judgments, author: Imam Al-Alamah Al-Nazar Judge Nasser Al-Din Abdullah Bin Omar Al-Baidawi, Dar Al-Dhia Publishing and Distribution, Kuwait, first edition 1436H-2015.
82. Questions of Imam Ahmad The novel of his son Abdullah, Abu Abdullah Ahmad Bin Muhammad Bin Hanbal Bin Hilal Bin Asad Al-Shaybani (Deceased: 241H),





93. Curriculum for Access to Asset Science, Elbaydawi Judge Deceased in 685 AH, Processing and Review / Tayseer Ibrahim, Faculty of Sharia and Law - Islamic University - Gaza, 1429 AH/2008.
94. Al-Manhal Al-Safi and Al-Mowafi: Yousef Bin Taghreer Bardi Bin Abdullah Al-Dhahiri Al-Hanafi, Abu Al-Muhasen, Gamal Al-Din (Dead: 874H), achieved and placed its footnotes: Dr. Mohammed Amin, presentation: Dr. Said Abdel Fattah Ashour, publisher: Egyptian General Book Authority.
95. Balance of Assets in the Results of Minds, Alaa El-Din Shams El-Nazer Abu Bakr Mohammed bin Ahmed Al-Samarqandi (Deceased: 539 H), achieved and commented on: Dr. Mohamed Zaki Abdel-Bar, Professor at the College of Sharia-Qatar University, and Vice-President of the Court of Cassation in Egypt (formerly), Publisher: Modern Doha Printing House, Qatar, first edition: 1404 H-1984 AD.
96. Precious assets in the Explanation of the Crop, Shahabuddeen Ahmad Bin Idris Al-Qarafi (T 684H), Investigator: Adel Ahmed Abdul Majud, Ali Mohamed Moawad, Publisher: Nizar Mustafa Al-Baz Library, First Edition, 1416H-1995.
97. End of the Soul: Curriculum of Access, Abdul Rahim Bin Al-Hassan Bin Ali Al-Isnawi Al-Shafi'i, Abu Muhammad, Gamal Al-Din (Deceased: 772H), publisher: Dar Al-Kutub Al-Alamiya - Beirut-Lebanon, first edition: 1420H-1999.
98. End of Arrival in Origins, Safieddine Muhammad bin Abdul Rahim Al-Armoui Al-Hindi (715 e), Investigator: Dr. Saleh bin Sulayman Al-Yousef - Dr. Saad bin Salem Al-Souwayh, Origin of the Book: Two Ph.D. Letters, Imam University, Riyadh, Publisher: Mecca Commercial Library, First Edition: 1416 e-1996 AD.
99. Gift of the Knowledgeable, Ismail Bin Mohammed Amin Bin Mir Salim Al-Babani Al-Baghdadi, carefully printed by the Agency of the Noble Knowledge in its Istanbul 1951 Glorious Printing House, reprinted in Offset: House of the Revival of Arab Heritage Beirut - Lebanon.
100. Huaweim in Explanation of All Mosques, Abdul Rahman Bin Abi Bakr, Jalal Al-Din Al-Siyuti (Deceased: 911H), Investigator: Abdel Hamid Hendawi, Publisher: Al-Tawfiqiya Library - Egypt.
101. Al-Fiqh, Abu al-Wafa, Ali bin Aqeel bin Mohammed bin Aqeel al-Baghdadi al-Zafari (Deceased: 513H), Investigator: Dr. Abdullah bin Abdul Mohsen al-Turki, Publisher: Al-Risala Printing, Publishing and Distribution Organization, Beirut, Lebanon, first edition: 1420H-1999.
102. Al-Wafi Al-Wafi, Salah Al-Din Khalil Bin Aibak Al-Safadi, Investigator: Ahmed Al-Arnaout and Turki Mustafa, Heritage Revival House, Beirut, 1420 A.H.-2000.



## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣٩	ملخص البحث:
٤١	المقدمة
٤١	أهمية الموضوع، وأسباب اختياره:
٤٢	التساؤلات التي يثيرها البحث، ويحاول الباحث الإجابة عنها:
٤٢	خطة البحث:
٤٣	منهجية البحث:
٤٥	الفصل الأول:
٤٥	المبحث الأول: التعريف بالقاضي البيضاوي
٤٩	المبحث الثاني: التعريف بكتاب «منهاج الوصول» للقاضي البيضاوي، وأهميته.
٥٣	المبحث الثالث: التعريف بـ «بالاخانه».
٥٦	المبحث الرابع: التعريف بشرح بالاخانه المسمى «مختصر الحنفية».
٥٩	الفصل الثاني: مخالفات الشيخ بالاخانه، واعتراضاته على القاضي البيضاوي
٥٩	المبحث الأول: الجمع المُحلَّى بالألف واللام ودلالته على العموم.
٦٤	المبحث الثاني: الفعل في سياق النفي، هل يقتضي العموم؟
٧٠	المبحث الثالث: هل يستدل بالعام ما لم يظهر المخصص؟
٧٨	المبحث الرابع: استثناء الأكثر.
٨٤	المبحث الخامس: الاستثناء من الإثبات ومن النفي.
٩١	المبحث السادس: الاستثناء المتعقب للجَمَل.
٩٩	المبحث السابع: معارضة الخاص للعام هل تخصصه؟
١٠٥	المبحث الثامن: جواز تخصيص العام بخبر الواحد.
١١١	المبحث التاسع: تخصيص عموم الخبر بمذهب راويه
١١٧	خاتمة البحث.
١١٨	فهرس المصادر والمراجع.
١٣٧	فهرس الموضوعات.